وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1933)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

- عبد الواحد بوسته

إشراف الأستاذ:

- كمال مسعودي

السنة الجامعية: 2016/2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1933)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب:

- عبد الواحد بوسته

إشراف الأستاذ:

- كمال مسعودي

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله، تبارك وتعالى وأشكره على ما منّ به عليّ من نعم لست أحصيها، وأشكره على توفيقه لي وإعانته في إتمام هذا البحث.

واعترافا بالفضل لأهل الفضل، أقدم جزيل الشكر للأستاذ " كمال مسعودي" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وأمدني خلال هذا البحث بكل عون ومساعدة وأفاض علي من سعة صدره وسمح خلقه وغزير علمه ودقة توجيهه، ما كان له أكبر الأثر وأجل الفائدة وعظيم النفع فجازاه الله كل الخير.

كما أشكر كل من أعانني على إخراج هذا البحث، وقدم لي المساعدة بالجهد والنصح والإرشاد، وفي مقدمتهم أختي الأستاذة " زكية بوسته"، التي لم تبخل علي بعلمها ونصحها.

كما أتقدم بجزيل الشكر، إلى كل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة تشجيع أو حتى كلمة طيبة.

بطاقة فهرسة

الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1933) / عبدالواحد بوسته. – [مذكرة ماستر، تخصص: تاريخ معاصر. جامعة محمد خيضر" بسكرة"] –

عدد صفحات المذكرة: 83؛ حجم الصفحات: 29,7 سم × 21 سم ؛ جداول+ أشكال+ ملاحق.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية// الولايات المتحدة الأمريكية// آثار الأزمة// الكساد// الاقتصاد.

المستخلص

تندرج الدراسة ضمن ما يعرف بأزمة الكساد. استغرقت الدراسة مقدمة عامة للموضوع وثلاث فصول وخاتمة عامة، فجاء الفصل الأول للتعريف بأزمة 1929 وإعطاء لمحة مختصرة لأهم أسبابها ومميزاتها. أما الفصل الثاني فهو عرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة، وجاء الفصل الثالث والأخير لعرض أهم ما ميز السياسة العامة للولايات المتحدة خلال فترة الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة – أزمة الكساد – هربرت هوفر – فرنكلين روزفلت – جون مينارد كينز.

الفـــــهرس

1) فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تواريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب	17
02	نسبة التدهور في حجم الطلب والأسعار والإنتاج للصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الكساد (1929- 1932)	26
03	قيمة الإنتاج الزراعي للولايات المتحدة، خلال فترة (1928-1932)	30
04	مجمل الدخل القومي والاستثمار المحلي الخاص خلال الفترة (1929- 1933)	32
05	نسبة التدهور في حصيلة الصادرات لبعض البلدان الأمريكية المنتجة للمواد الخام خلال سنوات الكساد الكبير 1929/1928 – 1933/1932.	52
06	حجم تدهور التجارة الدولية بالنسبة إلى أهم الدول الرأسمالية خلال سنوات الكساد.	55

2) فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي لتعريف الأزمة المالية	6

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	معدلات إجمالي الناتج المحلي والبطالة، في الولايات المتحدة خلال الفترة (1929-1940)	75
02	النسبة المئوية للبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1919-2006)	76
03	رجال يقفون في طابور الخبز بمدينة نيويورك عام 1932	77
04	اكواخ الفقراء تحتل ضفتي نهر ويلامت في احدى " مدن هوفر" بالقرب من بورتلاند، بولاية اوريجون	78
05	صور للرئيس الأمريكي هربرت هوفر	79
06	صورة للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت	80
07	رسم كاريكاتوري جاء في صفحات صحيفة "ذ التايمز" في العدد الصادر يوم 21 أفريل 1933 منتقدا السياسة المالية التي انتهجها الرئيس الأمريكي روزفلت	81
08	أعضاء في سلك الخدمة المدنية، بمزرعة لتربية الدواجن في جونز فيل، بولاية فرجينيا	82
09	صورة لجون مينارد كينز	83

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
بطاقة الفهرسة	
فهرس الجداول والأشكال	**II**
فهرس الملاحق	**III**
فهرس المحتوى	**IV**
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	
تمهيد	**2**
أولا: الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية	**2**
1) مفهوم الأزمة	**2**
2) تعريف الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية	**5**
3) مفهوم أزمة الكساد الاقتصادي	**7**
ثانيا: جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية 1929	**10**
1) جذور وملامح الأزمة	**10**
2) أسباب الأزمة	**13**
ثالثا: خصائص ومميزات الأزمة الاقتصادية 1929	**15**
1) خصائص الأزمة	**15**
2) جون مينارد كينز وأزمة 1929	**18**
خلاصة الفصل الأول	**21**

الفصل الثاني: الأوضـاع الاقتصادية والاجتـماعية للولايات المتحدة خلال الأزمــة الاقتصادية	
تمهيد	**23**
أولا: الأوضاع الاقتصادية	**23**
1) انهيار القطاع المالي والمصرفي	**23**
2) تأثر القطاع الصناعي	**25**
3) تدهور القطاع الفلاحي	**28**
4) تذبذب القطاع الاستثماري والتجاري	**31**
ثانيا: الأوضاع الاجتماعية	**33**
1) البطالة ونزوح السكان	**33**
2) أثر الأزمة على الطبقات الاجتماعية	**35**
3) الأوضاع المعيشية للأسر الأمريكية	**36**
4) الأزمة تعمق بؤس الفئات الضعيفة في المجتمع	**38**
خلاصة الفصل الثاني	**39**
الفصل الثالث: مميزات السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة خلال الفترة (1929- 1933)	
تمهيد	**41**
أولا: موقف حكومتي (هربرت هوفر وفرنكلين روزفلت) من الأزمة الاقتصادية	**41**
1) هربرت هوفر وسياسة (الترقب)	**41**
2) فرنكلين رزفلت وسياسة (النظام الجديد)	**44**
ثانيا: المصلحة الاقتصادية تطغى على السياسات الخارجية للولايات المتحدة في ظل الأزمة	**50**
1) علاقات الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية	**50**

2) فتور العلاقات الأمريكية الأوروبية في ظل الأزمة	**54**
3) علاقات الولايات المتحدة باليابان والصين	**59**
خلاصة الفصل الثالث	**62**
خاتمة	**64**
قائمة المصادر والمراجع	**68**
الملاحق	**75**

مقـــــــدمـة

مقدمة

لقد كانت للحرب العالمية الأولى تأثيرات عميقة في النظام الاقتصادي العالمي، فمن نتائجها أن انتقلت الولايات المتحدة إلى موقع الريادة في هذا النظام بعدما كانت نائية بنفسها قبل تخليها عن مبدأ منرو عام 1917.

في عام 1919 خرجت الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب العالمية الأولى، فبريطانيا وحلفاءها المنهكين اقتصاديا من الحرب، لم يكن باستطاعتهم مجارات التطور السريع الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشهده في مختلف المجالات، خلال العشرينيات من القرن الماضي؛ بداية بالكهرباء التي بدلت أمريكا، حيث ربطت المدن والبلدات الصغيرة بشبكات الكهرباء؛ إلى ظهور تكنولوجيات جديدة كالطائرات والراديو والأدوات المنزلية، التي كانت تعتبر بالأمس القريب رفاهية، فأصبحت الآن من الضروريات، بالإضافة إلى تضخم صناعة السيارات باندفاع الناس لشراء سيارات جديدة؛ وانتشر الشراء بالتقسيط، ولأول مرة ظهرت فكرة اشتري الآن وادفع لاحقا؛ فبدا أن حقبة من الرخاء غير المحدود قد بدأت.

مع الاقتراض السهل والقدرة على الصرف أكثر كان الأمريكيون يتطلعون إلى وسائل جديدة ليزدادوا غنا، ففي الحرب العالمية الأولى باعت الحكومة الأمريكية شهادات دين، لتغطية مصاريف الحرب، كانت هذه وسيلة اقتراض المال من العامة الذين كانوا سيستلمون فائدة مالية فوق قيمة القروض، ونتيجة لصكوك الحرية أصبح كثير من الناس مستثمرين في السندات لأول مرة في حياتهم، وحصلوا على فائدة نصف سنوية وكانت السندات وسيلة للتجارة في الأسواق وكان باستطاعتهم قراءة الجرائد ليروا سعر الأسهم اليوم.

أوْجدت سندات الحرية ثقافة الاستثمار، وعودت العامة على شراء الأسهم؛ بالمقابل كانت هناك مجموعة أخرى من الناس الذين ظنوا أنه باستطاعتهم الاستفادة من ثقافة الاستثمار الجديدة، وهم رجال المصارف في "وول ستريت".

رأى رجال المصارف أن المستثمرين اشتروا كثيرا من سندات الدين الحكومية خلال الحرب العالمية الأولى، فإذا رغب الناس في شراء الأسهم لتوفير رأس مال للحكومة، فبالتأكيد أنه من الممكن إغراءهم بشراء أسهم وسندات لتكون رأس مال للشركات الخاصة، المدرجة في بورصة نيويورك ويصبح باستطاعتهم الحصول على فائدة شخصية من هذه العملية؛ وبالتدريج أصبح الناس الذين لم يحلموا بالاستثمار في البورصة يفعلون ذلك.

أغرت أسعار المضاربة كل الطوائف، وبدأ العامة في الاشتراك بأعداد غير مسبوقة في كل أرجاء الدولة، ليس في نيويورك فقط، ولكن في المدن الكبيرة والصغيرة، كانت هناك مضاربة مجنونة على كل أنواع الأسهم، أسهم شركات الأفلام، شركات الطيران وشركات السيارات... وبحلول منتصف العشرينيات، دخل حوالي ثلاثة ملايين أمريكي إلى سوق الأسهم وأحكمت وول ستريت قبضتها على أحلام العامة، بقصص الثروات التي تكونت خلال ليلة واحدة، فتكون عند الناس ثقة مطلقة في سوق مضطردة الارتفاع، حتى أنهم اقترضوا أموالا متزايدة للمضاربة على الأسهم التي ترتفع أسعارها، لدرجة أنه في أواخر العشرينيات كان (90%) من سعر شراء الأسهم يتم بنقود مقترضة.

هذا الانتعاش المالي والاقتصادي الكبير كان يدل على ركود اقتصادي وشيك، ففي مارس 1929 تولى السلطة الرئيس الجمهوري الجديد "هربرت هوفر"، وفي خطابه أعاد طمأنة الأمريكيين، بسلامة الأوضاع الاقتصادية، ولكنه من وراء الستار كان أقل طمأنينة، فقد كان مرتبكا فيما يجري في "وول ستريت" وفي الاقتصاد عامة؛ ولم يكن "هوفر" وحده في هذا التخوف من انفجار الوضع، فبعد أيام من خطاب التولي " لهوفر" قام "بول وربرج" المصرفي المرموق والمحترم، بقطع صلاته "بوول ستريت" وأصدر تحذيرا، مفاده أنه إذا ما سُمح للمضاربة الهوجاء بالانتشار والتفشي، فإن الانهيار المطلق سيجلب بالتأكيد الكساد العام في كل الدولة؛ إلا أن الناس هتفوا لإسكاته، ونُظر إليه كمفسد للمباهج.

يبدو أن "وربرج" لم يكن مخطأ في توقعاته، لأن الكساد الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عشرينيات القرن الماضي، لم يتزامن بالضرورة مع " انهيار بورصة الأوراق المالية بنيويورك " في عام 1929 ولكنه حدث في وقت قريب منه.

هذا التدهور في أسعار الأسهم والذي تحول إلى أزمة مالية ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية، كانت بدايته في خريف 1929 من بورصة الأوراق المالية بنيويورك، واستمرت لما يقارب أربع سنوات، فكانت لهذه الأزمة تداعيات على جميع الأصعدة الاقتصادية السياسية، الاجتماعية... وكان لها التأثير المباشر أو غير المباشر في اتخاذ العديد من القرارات والسياسات التاريخية التي وجهت تاريخ الولايات المتحدة المعاصر.

الإشكالية

لقد كان من أبرز الأسباب التي زادت من خطورة الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 هو الإيمان الراسخ لدى خبراء الاقتصاد الكلاسيكي، باستحالة وجود أسباب تؤدي إلى الكساد. وبالتالي فإن إيجاد علاج سريع للكساد كان أمرا مستحيلا. مما زاد من فترة الأزمة، بالتالي زيادة أضرارها.

من هنا نطرح الإشكالية الآتية: **فيما تكمن أبرز تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 على الولايات المتحدة الأمريكية؟**

الأسئلة الفرعية

- ما طبيعة الأزمة الاقتصادية 1929؟
- كيف تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة الاقتصادية 1929 ؟
- هل أثرت الأزمة الاقتصادية 1929 على العلاقات الخارجية الأمريكية ؟

أهمية الدراسة ودوافع اختيار الموضوع

لطالما كان الاقتصاد أهم متغير في تفسير أغلب الأحداث التاريخية؛ ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والاهتمام

العالمي المتزايد بموضوع الأزمات المالية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على مختلف القطاعات، وهذا ما يدفع إلى التمعن جيدا في الأسباب الكامنة وراء حدوثها وبالتالي وضع إجراءات إستباقية للحلول دون وقوعها، أو على الأقل الاستعداد لمواجهتها.

إذا كانت ظاهرة الأزمات المالية بشكل عام قد أخذت حضها من الدراسة في شقها الاقتصادي التحليلي، فإن موضوع تداعيات هذه الأزمات على مختلف المجالات – السياسية والاجتماعية وتأثيراتها التاريخية- يعتبر موضوعا لا يزال يحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق؛ ونظرا للطابع الدوري لهذه الأزمات، يمكن للدراسات التاريخية التي تتناول الموضوع أن تجنب البشرية بعض الآثار السلبية لهذه الأزمات، باعتبارها خبرة إنسانية يمكن الاستفادة منها.

إن التأثير القوي للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية المعاصر، يدفع الباحث في مجال التاريخ، إلى البحث في تاريخ هذا البلد الذي يعتبر أكبر موجّه للسياسة والاقتصاد في العالم.

أما على المستوى الشخصي فإن المبرر الأساسي لاختيار موضوع يتناول بالدراسة حقبة من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وربطها بالأزمة الاقتصادية، هو الميول الشخصي لمواضيع التاريخ الاقتصادي عموما.

أهداف الدراسة

- تسليط الضوء على واحدة من أكبر الأزمات اقتصادية.
- الاطلاع على أسباب ومراحل تطور الأزمة الاقتصادية " 1929 ".
- تحديد أثار الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات– الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة-.
- توضيح آثار الأزمة الاقتصادية على العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تأثر بقية دول العالم بالأزمة.

منهجية الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي، من خلال تحديد مفهوم الأزمات الاقتصادية، أنواعها وأهم أسبابها، مع إبراز أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الولايات المتحدة. إضافة إلى اعتماد المنهج التاريخي من خلال عرض أهم الأحداث والتطورات التي عرفتها الولايات المتحدة والعالم، خلال الفترة (1929-1933).

أهم المراجع المعتمد في الدراسة

كانت أغلب المراجع المعتمدة لإتمام الدراسة كتبا أجنبية مترجمة، ويأتي كتاب إريك راشواي، بعنوان الكساد الكبير والصفقة الجديدة، على رأس قائمة هذه الكتب؛ أما بالنسبة للكتب العربية فنذكر كتاب كل من عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين، تحت عنوان تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، ومن بين الرسائل والمذكرات المعتمد نذكر، مذكرة إيمان متعب محي التميمي، بعنوان الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929-1933.

هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة أعلاه، والإحاطة بجميع جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وثلاثة فصول لتختم الدراسة بخاتمة عامة، مع التمسك قدر الإمكان بالتسلسل التاريخي للإحداث والتدرج في طرح الأفكار.

فجاء الفصل الأول لتوضيح ماهية الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929، بصورة عامة؛ أين حاول الباحث تسليط الضوء على أبرز المفاهيم والمصطلحات المفتاحية، بهدف إزالة الغموض الذي قد يعترض القارئ، كما تناول هذا الفصل البعد التاريخي للأزمة، أسبابها وخصائصها المميزة لها عن الأزمات التي سبقتها والتي تلتها.

أما الفصل الثاني فجاء لإبراز الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية، فحاول الباحث أن يتقيد بالنسق الكرونولوجي لتطور الأزمة، بداية بتأثيرها على القطاع المصرفي والمالي ثم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وصولا إلى المرحلة التي تطورت فيها الأزمة المالية لتتحول إلى أزمة كساد، والآثار العميقة التي تركتها على المجتمع الأمريكي بمختلف طبقاته وفئاته.

ويتناول الفصل الثالث والأخير الأوضاع السياسية للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الأزمة، وحاول الباحث من خلال هذا الفصل التوفيق بين الساسة الأمريكيين وسياساتهم المنتهجة سواء على الصعيد السياسي المحلي أو على الصعيد السياسي الخارجي.

الفـــصل الأول: الأزمـــة الاقتصـــــادية العـــالـــميـــة 1929

أولا: الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية

ثانيا: جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية 1929

ثالثا: خصائص ونتائج الأزمة الاقتصادية 1929

الفصل الأول: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

تمهيد

لقد عرف العالم الحديث، العديد من الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية، ولأن النظام الرأسمالي نظام أزمات دورية فإن، أغلب هذه الأزمات كانت تحدث في دول ذات نظام اقتصادي رأسمالي، وبالتالي كانت تداعياتها وانعكاساتها على هذه الدول أكثر شدة.

وإذا نظرنا إلى الآثار السلبية التي خلفتها كل واحدة منها، سنجد أن أزمة خريف 1929، - والمعروفة باسم " أزمة الكساد العظيم " - ، هي الأقوى والأعنف والأشمل على الإطلاق. بحكم هول الكارثة التي خلفتها، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على جميع دول العالم.

أولا : الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية

1) مفهوم الأزمة

1.1 لغة

يقول ابن منظور في كتابه، لسان العرب[1] ***"... أزِم : الأزِم: شدة العض بالفم كله، وقيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازِم، وقيل: هو يعضه ثم يكرر عليه و لا يرسله... الأزمة الشدة والقحط، وجمعها إزِم... والأَوازِمُ: السِّنون الشدائد كالبوازِم... ويقال أصابتها أزمة وآزِمة أي شدة..."***

أما يوسف أبو فارة، في كتابه الأزمات المالية والاقتصادية[2]، فيقول: لقد حملت لفظة أزمة في مختلف المعاجم العربية معنى القحط والشدة، وهي تشير إلى وضع استثنائي خارج عن والمألوف. ولأن هذه الكلمة لم تكن شائعة في أدبيات العرب الأوائل، فقد التفت الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الانجليزية (Crisis).

---

[1] بن مكرم بن علي، محمد (ابن منظور). ***لسان العرب***. ضبط: خالد رشيد القاضي. ج1. الجزائر: دار الأبحاث، 2008. ص- ص. 121- 122

[2] أبو فارة، يوسف. ***الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008***. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015. ص. 37.

(Crisis) بالانجليزية أو(Crise) بالفرنسية المنحدرة من اللاتينية (Crisis) والمنحدرة بدورها من اليونانية التي تكتب عادة (Krisis) وفقا للحروف اللاتينية[1]، حيث ظهرت هذه الكلمة في بداية القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية، بداية في المجالات المالية والتجارية والصناعية والزراعية[2].

فورد مفهوم الأزمة في القاموس الفرنسي (لوغوباغ Le Robert) بأنها حركة سريعة أو تجل عنيف للأحداث، ومرحلة خطيرة تتخلل مسار التطور.[3]

أما القاموس الانجليزي (أكسفورد Oxford) فقد عرفها على أنها فترة صعبة وخطيرة وحاسمة على اقتصاد بلد ما.[4]

في حين نجد أن اللغة الصينية قد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة إذ نجد أن (Jiwet) وهي عبارة عن كلمتين، فالكلمة الأولى (Ji) تدل على الخطر أو التهديد، أما الثانية (Wet) فتدل على الفرصة التي يمكن استثمارها. وتكمن البراعة هنا في تطور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر، إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السليمة أو السديدة.[5]

وتجدر الإشارة إلى التداخل والخلط الحاصل- عند العرب - بين مفهوم الأزمة وغيرها من المفاهيم أهمها: { الكارثة، المشكلة، الصدمة، الواقعة، الحادثة والصراع }، حيث أن هذا

---

[1] دبارة، حمزة. ***انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)***- . مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر- بسكرة - . الجزائر، 2012- 2013. ص.3.

[2] العقون، نادية. ***العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "***. أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية. جامعة الحاج لخضر- بانتة - . الجزائر، 2012-2013. ص. 2.

[3] Legrain, Michel. ***Le Robert de poche***. Canada : Dicorobert , 1995.p. 166.

[4] ***Oxford learner's pocket dictionary***. Printed in china. Edited by : victoria bull, 2008. P.105.

[5] خالد، نايلي. ***إدارة الاتصال لازمة فيفري 2012م بمؤسسة سونلغاز قسنطينة 02***. مذكرة ماجستير، تخصص: الاتصال وإدارة الأزمات. جامعة باجي مختار- عنابة - . الجزائر، 2012- 2013. ص ص. 56- 57.

الخلط قد يؤدي إلى معالجات غير سليمة، فالخطأ في التشخيص حتما لا يمكن أن يؤدي إلى معالجات صحيحة. أضف إلى ذلك أن المعنى اللغوي للأزمة قد يؤثر على مدلول هذا المصطلح في باقي العلوم الأخرى، كالعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فنجد عبارات تدخل في التعريف، كعدم الاستقرار والانهيار والانقطاع المفاجئ كلها تدل على الشدة والضيق والحرج وهي من معاني الأزمة لغة.[1]

2.1. اصطلاحا

تعرف الأزمة في علم السياسة، بأنها تمثل موقف يستدعي اتخاذ القرار لمواجهة التحدي. والاستجابة الروتينية تكون غير كافية، الأمر الذي يتطلب تجديدات حكومية إذا كانت لا تريد التضحية بمركزها.[2]

أما في العلوم الاجتماعية: فالأزمة هي توقف في الأحداث المجتمعية المنظمة والمتوقعة، مما ينتج اضطرابا في العادات والعرف السائد، الأمر الذي يستلزم التدخل السريع من أجل التغيير وإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة.

ومن جهتهم يرى علماء النفس أن الأزمة بمثابة انهيار، لكيان الأفراد وشعورهم بانعدام أهميتهم، ويرجعون ذلك إلى دوافع غريزية أو تأثير قوى اجتماعية غير واقعية. [3]

وتعرف الأزمة في الاقتصاد، بأنها: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب. [4]

نخلص مما سبق أن الأزمة هي موقف حرج جاء كنتيجة لخلل في قطاع معين. وتكمن صعوبتها في عنصري المفاجأة وسرعة التطور. وغالبا ما تكون محدداتها وخصائصها غير

---

[1] عبد الله عبابنة، عمر يوسف. ***الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي***. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011. ص. 15.

[2] منير عبوي، زيد. ***إدارة الأزمات***. الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006. ص. 19.

[3] خالد، نايلي. المرجع السابق. ص. 58.

[4] عبد الله عبابنة، عمر يوسف. المرجع نفسه. ص ص. 15-16 .

مبتذلة، مما يعني أنها تتطلب حلولا جديدة واستثنائية. إلا أنه قد تكون للأزمة جوانب ايجابية، أبرزها الوقوف عند نقاط ضعف النظام وجعله أكثر حصانة أمام التهديدات القادمة.

2) تعريف الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية

1.2 تعريف الأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية، لبلاد أو إقليم أو العالم بأسره. تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي، وتتميز بالبطالة، الإفلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية. [1]

كما يمكن تعريفها على أنها المسار الانكماشي للواقع الاقتصادي- هبوط في المستوى العام للأسعار - الناتج عن اختلال بين العرض والطلب على السلع والخدمات، وفي العموم، الأزمة الاقتصادية هي حالة الواقع الاقتصادي الانكماشي – عام أو خاص بقطاع معين-.[2]

من التعريفين السابقين يمكن أن تُعرف الأزمة الاقتصادية كما يلي: هي اضطراب فجائي على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

2.2 تعريف الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان وتكمن خطورتها على الاقتصاد، مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبه انحصار القرض، أزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.[3]

---

[1] العقون، نادية. المرجع السابق. ص. 5.

[2] بن عامر، مصطفى. ***أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر*** - . مذكرة ماجستير، تخصص: التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر 3. الجزائر، 2010- 2011. ص. 9.

[3] دبارة، حمزة. المرجع السابق. ص. 4.

وتعرف أيضا على أنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم*، أو في عملة دولة ما، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.[1]

الشكل رقم (1): مخطط توضيحي لتعريف الأزمة المالية

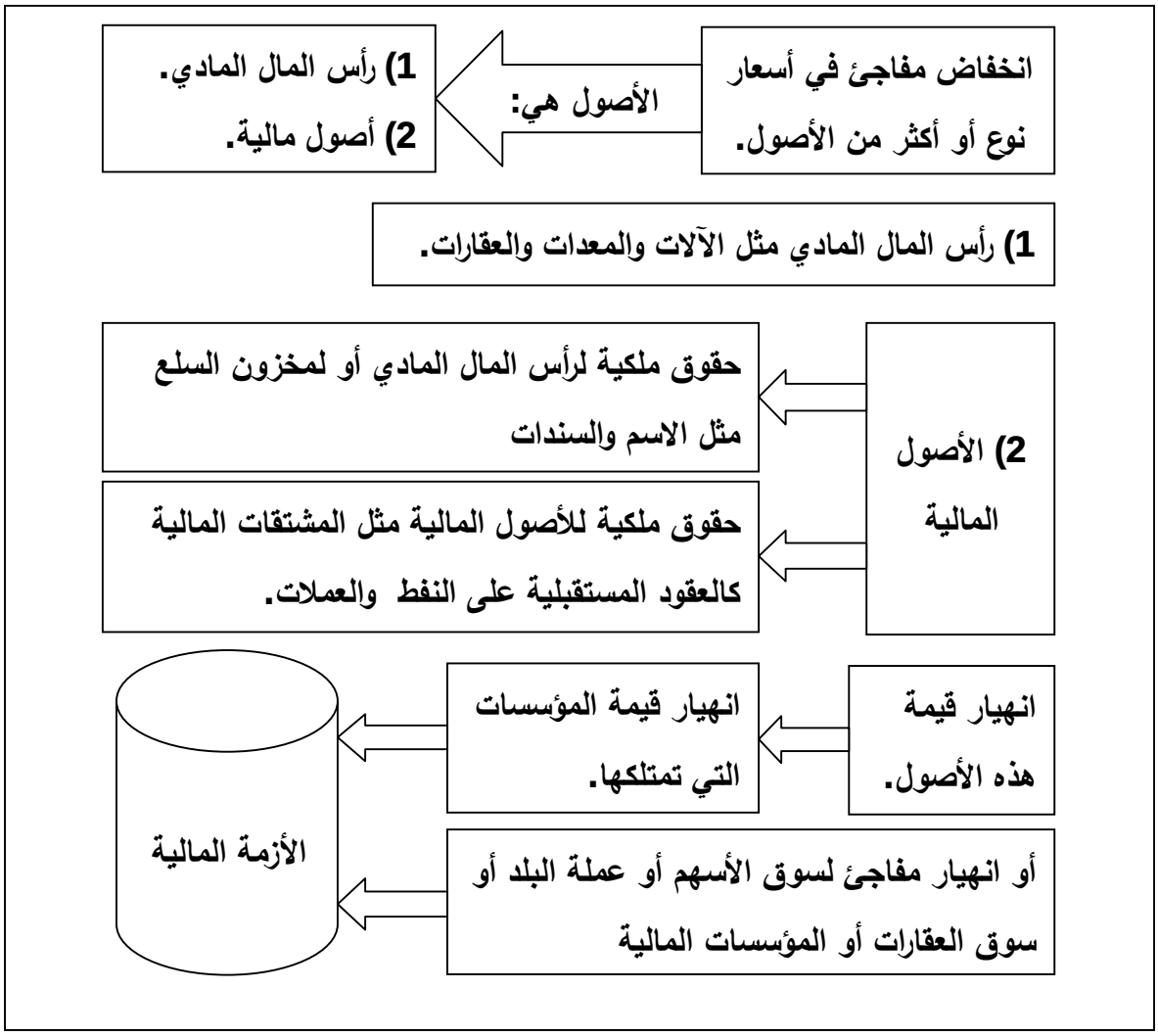

المصدر: مفتاح، صالح. " الأزمة المالية العالمية ". ***أبحاث اقتصادية وإدارية***. ع 08، ديسمبر 2010. ص. 2- 18.

* يمثل السهم الحصة التي يقدمها الشريك في رأس مال شركة، كما يطلق لفظ السهم على الصك المثبت لهذا الحق.

[1] عبد الله عبابنة، عمر يوسف. المرجع السابق. ص. 17.

3.2 العلاقة بين الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية

إن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في(الركود Recession)* أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالبا مع أزمة النظام المصرفي والمالي من خلال شرخ في عرض التمويل، وانهيار أسعار الأصول المالية، إفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية. وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل من الأزمة المالية.[1]

3) مفهوم أزمة الكساد الاقتصادي

1.3 تعريف الكساد الاقتصادي

يعرف "بول ساموبلسون وويليام نوردهاوس"،في كتابهما الاقتصاد[2]، (الكساد الاقتصادي Depression) على أنه: ***"فترة مطولة تتصف بمعدلات بطالة عالية وتدني المخرجات** والاستثمارات، تردي ثقة قطاعات الأعمال، وانخفاض الأسعار وانتشار الإفلاس في صفوف الشركات وقطاعات الأعمال. الصيغة المخففة عن الكساد هي (الركود الاقتصادي Recession)، الذي فيه الكثير من ملامح الكساد الاقتصادي لكن بدرجة أقل..."***

ويعرّف أيضا عل أنه، مصطلح في الاقتصاد الكلي*** ويطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدد من الأشهر، وتحديدا يطلق على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على الأقل؛ وينتج عن

---

* التعريف الدقيق للركود اليوم هو فترة يهبط فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمدة لا تقل عن فصلين متتابعين. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. ***الاقتصاد***. ترجمة: هشام عبد الله. ط 2. عمان: الأهلة للنشر والتوزيع، 2006. ص.773.

[1] العقون، نادية. مرجع سابق. ص. 6.

[2] ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع نفسه. ص. 773.

**المخرجات هي مختلف أنواع السلع أو الخدمات النافعة سواء، خصصت للاستهلاك أو لإنتاج السلع.

***الاقتصاد الكلي هو: تحليل يتناول السلوك الاقتصادي ككل من ناحية الدخل، مستوى الأسعار، التجارة الخارجة، البطالة، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع نفسه. ص.781

الكساد تدني وهبوط في الإنتاج، وخلال فترة الكساد الاقتصادي تنخفض السيولة النقدية، وتعلن العديد من المؤسسات والشركات المختلفة إفلاسها، وبالتالي تقوم الشركات بصرف الموظفين والعمال، فيفقد العمال وظائفهم.[1]

ويصح القول أيضا أن الكساد في الاقتصاد هو وقت تتكدس فيه السلع لعدم وجود مشترين، بالتالي يظل العمال عاطلين لأنه مع وجود سلع كثيرة بما يتجاوز العرض المناسب، وتضخم المخزون، - من يود إنتاج المزيد ! -.[2]

مما سبق يمكن توضيح معنى الكساد بأنه زيادة المعروض من المنتجات مع ضعف القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى ارتفاع العرض مع انخفاض الطلب ومن ثم انخفاض إيرادات الصناعة والتجارة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار وتزايد معدلات البطالة بالإضافة إلى آثار اجتماعية وسياسية سلبية.

2.3 الرخاء والكساد

إن تاريخ الرأسمالية الصناعية هو تاريخ فترات من الرخاء وفترات من الركود، أي تاريخ ما يطلق عليه الاقتصاديون الرأسماليون الرسميون، " الدورة الاقتصادية*". فلأكثر من مائتي عام كانت هناك فترات من التوسع الشديد في الإنتاج تتخللها أزمات مفاجئة، تتحطم فيها قطاعات كاملة من الصناعة وتتوقف.[3]

---

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا. [الكساد]. متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org (تم الاطلاع في:01- 02- 2016 / سا.14:20).

[2] جالبرت، جون كينث. ***تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر***. ترجمة: أحمد، فؤاد بلبع. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. ص. 209.

*الدورة الاقتصادية هي: التقلبات في مجموع الناتج القومي، والدخل، والعمالة، التي تدوم عادة لفترة تمتد من سنتين إلى عشر سنوات، وتتصف بتوسعات أو تقلصات واسعة ومتزامنة في قطاعات اقتصادية عديدة. في الاقتصاد الكلي الحديث، يقال أن الدورات الاقتصادية تحدث حين يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقارنة بالناتج المحلي الممكن (توسع) أو يهبط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الممكن (تقلص أو ركود). ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 769.

[3] هارمن، كريس. " الاقتصاد المجنون". ترجمة: مركز الدراسات الاشتراكية. ***كراسات اشتراكية***. ع 05، (بدون سنة النشر). ص. 59- 66.

إن الحماس لقدرات السوق العجيبة عادة ما يصل إلى قمته أثناء الرخاء، فيحدث ما يلي:

✓ تتزايد الأرباح، ويتسابق الرأسماليون إلى الإسراع في زيادة إنتاج السلع أكثر فأكثر.

✓ تنتقل بعض الثروات التي يسيطر عليها الأغنياء إلى أيدي أولائك الذين يلونهم مباشرة في الترتيب الاجتماعي.

✓ تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية " الأسهم والسندات " مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. [1]

✓ توسع البنوك في منح الائتمان* لتمويل عمليات المضاربة** في البورصات.

✓ إصدار الشركات لسندات جديدة وقد تلجأ إلى الإقتراض[2].

✓ في هذا الجو تشعر قطاعات كاملة من الطبقة الوسطى بأن عليهم فقط أن يبدؤوا مشاريعهم الخاصة وستنهمر الأموال فورا بين أيديهم.

✓ تزايد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.

✓ النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا يستطيع فيه أي زيادة. [3]

✓ إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين سيبدؤون في سحب أموالهم.

---

[1] هارمن، كريس. المرجع السابق. (بدون صفحة).

* الائتمان هو: استخدام أموال شخص آخر مقابل وعد برده (مع فائدة عادة) في وقت آخر. أو سلسلة من الأقساط المالية في عدة مواعيد محددة. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 772.

** المضارب هو: شخص يشتري أحد الأصول " سهم شركة " ظنا منه أن سعره سيرتفع أو يبيع أحد الأصول ظنا منه أن السعر سينخفض. ينظر: ميرفي، روبرت. ***دروس مبسطة في الاقتصاد***. ترجمة: رحاب، صلاح الدين. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013. ص. 380.

[2] ميرفي، روبرت. المرجع نفسه. ص. 348 – 359.

[3] هارمن، كريس. المرجع نفسه. (بدون صفحة).

✓ زيادة الطلب على السلع الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبيرا في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتنخفض أسعار الأوراق المالية فيها وتبدأ مرحلة الكساد[1].

ثانيا: جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية1929

1) جذور وملامح الأزمة

1.1 كرونولوجيا أهم الأزمات المالية والاقتصادية

✓ استنادا إلى التسلسل التاريخي للازمات المالية، فقد اعتبر المؤرخون أزمة فيفري 1637 أول أزمة ضربت أوروبا بعد سنوات عديدة من المضاربة.[2]

✓ في سنة 1720 تعرضت كل من فرنسا وبريطانيا لأزمتين متتاليتين جراء انهيار أسهم الشركات التي تشغل موارد العالم الجديدة. وفي فيفري 1797 يقرر بنك انجلترا تعليق التخليص نقدا، نظرا إلى الانحصار الذي وقع فيه احتياطه، وهو ما أدى إلى سحب مدخرات المواطنين والشركات، وتسبب في إفلاس جماعي.[3]

✓ وفي 1810، أي وبعد حصار انجلترا من طرف "نابليون بونابرت"، سقط نظام الائتمان بها خاصة وأنها لم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا فكانت أزمة سيولة لدى البنوك لتليها فيما بعد أزمة بطالة خانقة.[4]

✓ منذ القرن التاسع عشر وظهور الصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشل اقتصاد البلاد الرأسمالية. حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا سنة 1825، ثم تلتها أزمة (1836-1839) وضربت انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية،[5] فرنسا وألمانيا لكن بدرجات

---

[1] حسن خلف، فليح. ***العولمة الاقتصادية***. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010. ص ص. 396- 397.

[2] بن عامر، مصطفى. المرجع السابق. ص. 46.

[3] شريط، عابد. " معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي ". ***بحوث اقتصادية عربية***. العددان 48- 49، 2009.ص.43-58.

[4] بن عامر، مصطفى. المرجع نفسه. ص. 47.

[5] حسن خلف، فليح. المرجع نفسه. ص. 400.

متباينة، تلتها الأزمة العالمية (1847-1848). ومع مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات 1900، 1903، 1907، (1911-1913)، وأزمة 1920.[1]

وكان السبب الرئيسي في حدوث هذه الأزمات – في القرن العشرين - هو فائض الإنتاج، حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظرا لما يحدث من تناقض بين صفة الإنتاج الجماعية، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج. التي تفرضها طبيعة الإنتاج الرأسمالي. ويرى معظم الدارسين– منهم كثيرون من مؤيدي الرأسمالية – أن " الدورات الاقتصادية " إنما هي سمة متأصلة في اقتصاد السوق.[2]

2.1 ملامح أزمة 1929

✓ أدى الرخاء السائد في الاقتصاد الأمريكي – بعد الركود الذي أعقب الحرب في عام1921 - بالمواطن إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف السلع الكمالية "المواد الاستهلاكية والأجهزة "، فزاد ذلك من حدة الديون.[3]

✓ كانت الآراء الاقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي*، تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم. خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية. [4]

---

[1] العقون، نادية. المرجع السابق. ص ص.351- 352.

[2] ميرفي، روبرت. ***دروس مبسطة في الاقتصاد***. ترجمة: رحاب، صلاح الدين. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013. ص. 347.

[3] راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 21.

*الاقتصاديات الكلاسيكية هي: مدرسة الفكر الاقتصادي التي سيطرت قبل ظهور أعمال كينز، أسسها آدم سميث عام 1776. من الشخصيات الرئيسية التي تبعته: دافيد ريكاردو، توماس مالثوس، وجون ستيوارت ميل. بشكل عام، تؤمن هذه المدرسة أن القوانين الاقتصادية (خاصة المصلحة الشخصية الفردية والمنافسة) تقرر الأسعار وعوامل المكافأة وأن نظام السعر هو أفضل وسيلة لتوزيع الموارد. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 770.

[4] جالبرت، جون كينث. المرجع السابق. ص. 209

✓ انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية. ولم تكن المضاربة مقتصرة على رجال المال والأعمال فحسب[1]، بل امتدت لتشمل المزارعين ورجال الكنيسة وحتى ربات البيوت وكل من يستطيع الحصول على أموال كافية لشراء أسهم الشركات. وبحلول عام 1928، أدرك رجال (وول ستريت*) – وأكدت صحيفة (ذا وول ستريت جورنال) ذلك – أنهم يعملون في " سوق تدر عليهم عمولات أكثر مما تدر عليهم أرباحا ". ومع ذلك، أراد عدد متزايد من الأمريكيين لعب هذه اللعبة المزيفة بوضوح، واتجه الناس على نحو جماعي إلى الربح الكبير. وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد مضاربين وشركات سمسرة و أسر أمريكية. [2]

✓ في أوائل 1929 حذر الاحتياطي الفدرالي**، علنا من أنه لا يريد أن تستخدم البنوك أموالها من أجل " تقديم قروض بضمان أوراق مالية عالية المخاطرة " [3].

✓ إلا أن المضاربة استمرت في الازدهار.

✓ لم يدم الوضع هذا طويلا، فسرعان ما هبطت قيم الأسهم بشدة وبصورة مفاجئة معلنة عن بدأ ظهور أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

---

[1] إيمان، متعب محي التميمي. ***الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929- 1933***. أطروحة دكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث. جامعة المستنصرية. العراق، 2003. ص. 39.

* تأسست السوق عام 1817 والتي عدت مركزاً مالياً مهماً للاقتصاد الأمريكي، كما شكلت البؤرة التي انطلقت منها موجات التذبذب في الأسعار، وكانت هذه السوق تفوق بقية الأسواق المالية الأمريكية الأخرى حجماً وأهمية حيث كانت تجري فيها ما يعادل ثلاثة أرباع عمليات التبادل في الموجودات المالية، واتسمت ملكية الأسهم والسندات فيها بالتحديد الشديد فقد قدر بان حوالي نصف ملكيتها يعود إلى (1%) فقط من رجال المال، وقد بلغت عدد الشركات المساهمة في هذه السوق حوالي خمس آلاف شركة. ينظر: إيمان، متعب محي التميمي. المرجع نفسه. ص. 38.

[2] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 25.

** الاحتياطي الفدرالي هو: البنك المركزي في الولايات المتحدة، تأسس عام 1913. الاحتياطي الفدرالي مسؤول عن السياسة النقدية الأمريكية وهو المنوط بتوفير نمو اقتصادي مستقر. ينظر: ميرفي، روبرت. المرجع السابق. ص. 364.

[3] راشواي، اريك. المرجع نفسه. ص. 25.

[4] إيمان، متعب محي التميمي. المرجع نفسه. ص. 39.

2) أسباب الأزمة

إن الأسئلة التي يطرحها الاقتصاديون والمؤرخون والسياسيون بصدد الكساد الاقتصادي العالمي (1929- 1933) عديدة، كما أن الحلول والإجابات عليها غير كافية ولا تسلط الضوء على واقع الاقتصاد العالمي وما ترتب عليه؛ فالبحث في أسباب الكساد، ونقطة البداية مازالتا موضوع جدل[1]، هذا ما يفسر كثرة التأويلات والمبررات، كل حسب خلفيته وتوجهه الإيديولوجي.

إلا أن أي دراسة حقيقية لأسباب الأزمة، لابد أن تشرع قبل 1929 وعلى الأرجح من الحرب العالمية الأولى، فاندلاع الحرب والتغيرات التي صاحبتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا زعزعت الأسس التي استقر عليها النظام الاقتصادي العالمي، وعليه يمكن تحديد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية في النقاط التالية:

✓ طبيعة النظام الرأسمالي الذي يتميز بأزماته الدورية، أضف إلى ذلك افتقار النظام الكلاسيكي لنظرية عن حالات الكساد.

✓ عدم استقرار الاقتصاد الكلي:[2]

- ظهور تقلبات في شروط التبادل التجاري بعد عودة المنتجات الأوروبية إلى الأسواق العالمية، بداية من عام 1925 أدى إلى تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية.

- ظهور ما يعرف بالثورة الصناعية الثانية وتضخم الإنتاج الصناعي بعد عام 1921.

✓ التطور الهائل للأسواق المالية مما جعلها بالغة التعقيد والتركيب. الأمر الذي يخلق لها فرصا كثيرة لكنه يخلق لها مخاطر جديدة.[3]

---

[1] حسين، فاضل. هاشم نعمة، كاظم. ***التاريخ الأوروبي الحديث 1815- 1939***. بغداد: مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1982. ص. 398.

[2] شنجار العيساوي، عبد الكريم. رحيم العويدي، عبد المهدي. ***السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014. ص- ص.191- 192.

[3] جبر، وحيدة. محمد جاسم، عبير. " الأزمة المالية العالمية الأسباب والتأثيرات ". المجلة ***العراقية للعلوم الاقتصادية***. ع 18، 2008. ص. 1- 6.

✓ الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل خارج عن المألوف وزائد عن الطبيعي؛ للأسباب الآتية: [1]

- التصريحات المتفائلة والصادرة عن الصناعيين ورجال السياسة والاقتصاديين.

- وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم.

- انتشار وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة، والتي تكاثرت في الولايات المتحدة خلال فترة (1927- 1929).

✓ الانحرافات الحاصلة في أسواق رؤوس الأموال:

- البيع على المكشوف*، حيث سارع المضاربون وغيرهم ممن يرغبون في التغطية – تجنب المخاطر المستقبلية - إلى الزيادة في بيع الأسهم على المكشوف، وذلك ببيع الأسهم التي ليست في ملكيتهم، بأسعار محددة سلفا. على أمل شرائها عند انخفاض السعر وتسليمها للمشتري بعد جني الأرباح، ولعل الانتشار الواسع لهذا النوع من البيوع وبصورة فوضوية آنذاك قد ساعد كثيرا في تعميق الأزمة.[2]

- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال، الكذب، الشائعات المغرضة، الغش التدليس، الاحتكار، والمعاملات الوهمية.[3]

✓ اتجهت الأسعار نحو الانخفاض، وزاد توتر الأعصاب. وقد وجدت التصريحات المتشائمة للإحصائي (بانسون Banson) ورجال الأخبار في (تايمز Times)، فيما بعد

---

[1] بن علي، عبد الغاني. ***أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية***. مذكرة ماستر، تخصص: تحليل اقتصادي. جامعة دالي براهيم. الجزائر، 2009- 2010. ص. 15.

* البيع على المكشوف هو: صفقة يقترض فيها احد الأشخاص أصلا " كحصته في الأسهم مثلا " من مالك حالي ليبيعها بالسعر الحالي ويتعين على هذا الشخص في النهاية أن يشتري هذا الأصل مجددا ليعيده إلى مالكه الأصلي. ينظر: ميرفي، روبرت. المرجع السابق. ص. 367.

[2] بوكساني، رشيد. ***معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها***. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر، 2005- 2006. ص. 180.

[3] خضيرات، عمر. عبد السلام، نجادات. " الأزمات المالية العالمية (الآثار والمسببات) ". ***المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية***. ع 27، 2010. ص. 1- 27.

صدى لدى المضاربين المنتبهين. لأن يبيعوا عند أول بادرة للهبوط، كي يستعيدوا أموال الاقتراض ويحققوا الأرباح.[1]

ثالثا: خصائص ومميزات الأزمة الاقتصادية 1929

1) خصائص الأزمة

تمثلت أهم خصائص أزمة الكساد فيما يلي[2] :

- ✓ زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
- ✓ كانت لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي .
- ✓ استمرارها لفترة طويلة نسبيا (1929–1933). وتوقف (25) دولة عن سداد قروضها الخارجية منها : ألمانيا و النمسا.
- ✓ تدهور أسعار المواد الأولية الزراعية مما أدى إلى ظهور الأزمات في ميزان المدفوعات الدولي*.
- ✓ زيادة العرض وانعدام الطلب أدى ذلك إلى انهيار أسعار الأوراق المالية، واندفاع أصحاب هذه الأوراق المالية إلى التخلص من الأسهم والسندات التي يمتلكونها.
- ✓ تهافت أصحاب الودائع للبنوك التجارية لسحب ودائعهم منها، وذلك لعدم ثقة الأفراد بالوضع الاقتصادي.
- ✓ عمق وحِدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بـ(33%) كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين ووصل عدد البنوك

[1] بن علي، عبد الغاني. المرجع السابق. ص. 16.

[2] بن عامر، مصطفى. المرجع السابق. ص.52.

* ميزان المدفوعات الدولي هو: بيان يوضح جميع تعاملات دولة ما مع باقي العالم خلال فترة محددة. ويشمل المشتريات والمبيعات من السلع، الخدمات، المنح، وتعاملات الحكومة. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 768.

المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من (10000) بنك أي حوالي (40%) من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.[1]

✓ الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة ، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة (1930- 1933) بحدود(3.1%) مقابل (5.5%) في عام 1929 حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في أسعار الفائدة في بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، فالمستويات المختلفة من المقترضين كانوا يبالغون في طلب الضمانات على القروض، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.[2]

✓ رافق الأزمة تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي* في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية تبديل النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931 وقد نتج عن ذلك تدهور قيم الجنيه الإسترليني، وعموما ساهمت هذه الأزمة في تخفيض قيمة العملات الرئيسية الدولية بحوالي (50%-84 %) بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة.[3]

وقد جاء خروج بعض الدول من قاعدة الذهب تباعا، كما في الجدول رقم (1) الآتي:

[1] بوكساني، رشيد. المرجع السابق. ص. 180.

[2] بن علي، عبد الغني. المرجع السابق. ص. 17.

* هو نظام تقوم الدولة بموجبه بالتالي: 1) الإعلان عن أن وحدة العملة لديها تساوي وزنا ثابتا من الذهب، 2) تحتفظ باحتياطي من الذهب وتكون مستعدة لبيع وشراء الذهب بحرية وفق السعر المعلن، 3) لا تفرض أية قيود على بيع وشراء الذهب. ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 777.

[3] بن عامر، مصطفى. المرجع السابق. ص. 53.

الجدول رقم(1) : تواريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب

الدول	تاريخ الخروج
الأرجنتين	ديسمبر 1929
النمسا	ديسمبر 1929
أورجواي	ديسمبر 1929
البرازيل	مارس 1931
ألمانيا	يوليو 1931
بريطانيا	سبتمبر 1931
مصر	سبتمبر 1931
الهند	سبتمبر 1931
النرويج	سبتمبر 1931
السويد	سبتمبر 1931
كندا	أكتوبر 1931
اليابان	ديسمبر 1931
شيلي	ابريل 1932
بيرو	مايو 1932
الولايات المتحدة الأمريكية	مارس 1933

المصدر: زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،1987. ص. 110.

✓ لقد تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيرا كبيرا في الأنظمة الرأسمالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، إلى اقتصاد موجه وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة (إنتاج الفحم) الانجليزية وشركة (المترو) الفرنسية لنظام التأميم، كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والمستثمرين وتوعيتهم.

✓ أسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان مثل ألمانيا، وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية وتوقف التبادل التجاري وأعلنت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل ايطاليا وألمانيا.[1]

لقد كانت هذه أهم الخصائص التي تميزت بها أزمة الكساد 1929 والتي بدت جد بارزة وظاهرة على المستوى المحلي (الأمريكي) والعالمي.

2) جون مينارد كينز وأزمة 1929

1.2 جون مينارد كينز

ولد جون مينارد كينز في كامبردج عام 1833، وهو اقتصادي ورجل دولة انجليزي ومؤسس أحد الاتجاهات الأساسية في الفكر الاقتصادي البرجوازي المعاصر، وهو "الكينزية" تعلم الرياضيات والاقتصاد في " ايتون وكامبردج " وأصبح أستاذا في جامعة كامبردج منذ عام 1920، أصدر كتابه الأول " التداول النقدي والتمويل في الهند "، عمل ما بين عامي 1915-1919 موظفا في المالية البريطانية، أصبح عام 1919 ممثل وزارة المالية البريطانية في مؤتمر السلام في باريس، ولكنه لم يقتنع بالمحادثات التي جرت فانسحب قبل توقيع الاتفاق[2]. وفي العام نفسه أصدر كتابه " النتائج الاقتصادية لمعاهدة السلام في فيرساي " وفي السنوات التالية نشر كينز عددا من المؤلفات مثل (إعادة النظر في المعاهدة ، مقدمة في الإصلاح النقدي، مقدمة في النقد). وفي عام 1936 أصدر مؤلفه الأساسي " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد " والذي وضع فيه مبادئ السياسة الاقتصادية للدول الرأسمالية، ولم يقتصر كينز في النشاط العلمي، بل استطاع بواسطة المضاربة بالعملات الحصول على أرباح كبيرة وتحقيق ثروة هائلة، وقد انتقل للعمل في وزارة المالية وشارك

[1] كاظم البكري، جواد. ***فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008***. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011. ص. 149.

[2] بن حمود، سكينة. ***دروس في الاقتصاد السياسي***. الجزائر: دار الملكية للطباعة والإعلام، 2006. ص. 168.

مشاركة فعالة في محادثات " بريتون وودز*" وغيرها من المحادثات حول المسائل النقدية و نظام النقد الدولي. توفي كينز في عام 1946[1]. (أنظر الملحق رقم 09).

2.2 تفسير كينز للأزمة

جاءت الأفكار كينزية في تحليله للاقتصاد، مستندة إلى ظروف معينة استجدت في جسم الاقتصاد الرأسمالي، عبر أزمته الخانقة (1929- 1933) وبذلك عبر عن مرحلة مهمة ذات ظروف معينة، وقد كانت تلك الأفكار نابعة من تلك الظروف.[2]

تقوم رؤية كينز الأساسية على أننا لا نعلم ما سيحدث في المستقبل، ولا يمكننا التنبؤ به. وفي ظل هذا الوضع تمثل النقود مصدر اطمئنان نفسي في مواجهة عدم اليقين، وحتما يشعر المدخرون بالتشاؤم تجاه المستقبل، ويمكنهم الاتجاه إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بدلا من استثمارها في الأعمال، لذا ليس ثمة ما يضمن إنفاق الفرد لدخله الكامل. يعني هذا أنه لا توجد نزعة فطرية لدينا لاستغلال جميع مواردنا المتاحة.[3] حيث تحتل العوامل النفسية أهمية كبيرة في تحليل كينز.

كما بين كينز أن هناك ثلاث دوافع لاحتفاظ الأفراد والمشروعات بجزء من دخلهم في شكل سيولة هي: دافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة. وأن قوة السوق تترجم من خلال

---

*(اتفاقية بريتون وود Bretton Woods) الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة، وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات. وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خططه إلى منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزًا في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضًا دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني. ينظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

[1] بن حمود، سكينة. الرجع السابق. ص. 168.

[2] العقون، نادية. المرجع السابق. ص. 31.

[3] سكيدلسكي، روبرت. ***جون مينارد كينز مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: عبد الرحمان مجدي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 11.

سيطرة منطق المضاربة قصير المدى على منطق المؤسسة الاستثمارية طويل الأجل، والحل هنا يكمن في تنظيم الأسواق المالية وكذلك سوق الصرف تفاديا للمضاربة على النقود. فالضرائب على رأس المال، والرقابة الإدارية لحركة رأس المال بإمكانها أيضا أن تقلل من الاضطرابات[1]. فهو يؤكد أن الأزمة تستدعي تدخل الدولة من أجل إنعاش الفاعلية الحدية لرأس المال*. لأن عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كتعبير عن اللبرالية، بل وكركن من أركان الفكر الرأسمالي يمكن إزاحته، وفصله عن النظام الرأسمالي – حسب كينز - .[2]

لقد كان كينز يبدي تخوفه من أن يتغلب السلوك المستوحى من " العقلية المالية " على "عقلية المنشأة " وتتفق تلك العقلية المالية على الأقل مع طغيان الاقتصاد المالي، فالمنشات الأمريكية تعاني باستمرار من التزامها بإرضاء أصحاب الأسهم والمقرضين، والمقيدة بالتالي بالمشروعات التي تحقق عائدا سريعا، فالربح في نهاية الأمر أشبه بالوقود المحرك للرأسمالية.[3]

وتصل مناقشة كينز لمشكلة سعر الفائدة إلى جوهر نظريته، إذ أن تأكيده على تفضيل السيولة، يمكن أن يبقي سعر الفائدة مرتفعا جدا بدرجة لا تسمح بالوصول لمستوى استثمار يُحقق فيه التوظيف الكامل – من جهة نظره – قد حسم هجومه النظري على مبدأ " العرض يخلق الطلب الكافي له " كما يقوّض رفضه اعتبار الفائدة مكافأة على الادخار النظرية الكلاسيكية للادخار باعتباره فضيلة في حالات الكساد، حيث أنه لا يؤدي إلى خفض سعر

[1] العقون، نادية. المرجع السابق. ص. 32.

* الفاعلية الحدية لرأس المال تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الرأسمالي، وبين ثمن الحصول عليه، وهو معدل وليست قيمة مطلقة. ينظر: العقون، نادية. المرجع نفسه. ص. 31.

[2] محمود العبيدي، عبد الجبار. " الحد الكينزي للازمة الاقتصادية الرأسمالية (النشوء الجيني للعسكرة والارتقاء البربري للامركزية) ". ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***. ع 47، 2007. ص. 20- 41.

[3] العقون، نادية. المرجع نفسه. ص. 32.

الفائدة، ومن ثم لا يشجع الاستثمار، ويعزز عدم الفاعلية المحتملة للسياسة النقدية، في ضمان النتيجة نفسها، من الحاجة لسياسة مالية لمواجهة الكساد[1].

خلاصة الفصل الأول

لقد كان ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 تعبيرا عن الاختلالات الاقتصادية. سواء في النظام الرأسمالي، أو في النسق الاقتصادي الذي أفرزه، إن الطابع الشمولي للازمة – مست مختلف جوانب الحياة ، وتأثرت بها معظم دول العالم- أدى إلى تغيرات إيديولوجية كبرى تمثلت في تحول الرأسمالية نحو مفهوم الدولة التي تضطلع بوظيفة اجتماعية لحماية الطبقات الدنيا، كما تجسدت في بروز الإيديولوجية النازية في ألمانيا، وكانت هذه الأخيرة من أبرز الدول التي عانت من آثار تلك الأزمة، كذلك كانت الأزمة العالمية الكبرى بمثابة الجسر الذي عبر عليه العالم من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية.

[1] سكيدلسكي، روبرت. المرجع السابق. ص. 93.

الفـــصل الثـانـي:الأوضـاع الاقتصـاديــة والاجــتماعية للولايــات المتـحدة خـلال الأزمـــة الاقتصـــادية

أولا: الأوضـــــاع الاقتصـــــاديـــــة

ثانيا: الأوضـــــاع الاجتمـــاعيـــــة

الفصل الثاني: الأوضـاع الاقتصادية والاجتـماعية للولايات المتحدة خلال الأزمــة الاقتصادية

تمهيد

لقد أذهلت الأزمة الاقتصادية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تفخر بكثرة أموالها، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، بل تعدته لتفتك بكل القيم المجتمعية المنظمة للمجتمع، مما أنتج اضطرابا في العادات والعرف السائد.

فخلقت هذه الأزمة علاقة طردية بين القطاع الاقتصادي وباقي القطاعات، وبخاصة القطاع الاجتماعي، فكلما ارتفعت أرقام العاطلين عن العمل بسبب الكساد الاقتصادي، كلما انتشرت المجاعة والعزوف عن الزواج وقلة المواليد...كل هذه الأوضاع الاجتماعية أضعفت ثقة الشعب الأمريكي في نفسه، وذلك لعدم تعوده على مثل هكذا ظروف، مما زاد من تعقيد الأمور وتدهورها من سيء إلى أسوء.

أولا: الأوضاع الاقتصادية

1) انهيار القطاع المالي والمصرفي

في يوم " الخميس الأسود " الرابع والعشرين من أكتوبر 1929 بلغ بيع الأسهم ذروته وسجلت أسعار الأسهم انخفاضاً حاداً، بنزول حوالي (13) مليون سهم إلى الأسواق المالية معروضة للبيع، وهبطت أسعار حوالي (16) مليون من الأسهم إلى مستويات غير معقولة حتى أصبحت العديد من الأسهم مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها، الذين كانت تعتمد مداخيلهم على ارتفاع أسعارها بعد وقت وجيز[1]، وكان أمثال هؤلاء بالملايين وكانت أعداد المضاربين في سوق الأوراق المالية قبل الأزمة رهيبا، وكان ما بيدهم من أوراق يستعدون للمضاربة بها تعد بملايير الدولارات، وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا.

[1] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. ***تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين***. القاهرة: دار الفكر العربي، 1999. ص. 180.

حيث تفيد الروايات أن (11) مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب " منهاتن "[1].

لقد أدى هبوط قيم الأسهم بمعدلات أعلى إلى ذوبان ثروات طائلة كان أصحابها على ثقة كبيرة بالازدهار الاقتصادي المستمر قبل الأزمة الاقتصادية وبقدرة الولايات المتحدة على المحافظة عليه. فقد شهدت ثلاثون شركة صناعية هبوطاً في قيم أسهمها بمعدل (141,1) دولاراً إلى (28,1) دولاراً للسهم الواحد[2]. ففي التاسع والعشرين من شهر أكتوبر جاءت الكارثة، وخسرت الأسهم المتينة مكانتها – كأسهم " أمريكان تليفون آند تلجراف " و " جنرال الكترونك " و " جنرال موتورز "-[3]. أما شركة " اتحاد الصلب Iron Union " التي عدت حينها أضخم شركة من نوعها في العالم، فقد انخفض قيمة السهم الواحد منها من (262) دولاراً في العام 1928 إلى (22) دولاراً في العام 1932، كما انخفضت قيم أسهم شركة "جنرال موتورز General Motors " من (73) دولاراً إلى (8) دولارات خلال الحقبة نفسها[4].

كان من الطبيعي أن يغلق عدد كبير من البنوك والمؤسسات أبوابها بعد انهيار أسهمها وبعد تدهور قيمة رؤوس أموالها[5]، وانتشار موجة الذعر وعدم الثقة من احتمالات المستقبل فاندفع الأفراد- المواطنين والأجانب- إلى سحب مدخراتهم وودائعهم. الأمر الذي جعل البنوك عاجزة على توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات العملاء المفاجئة. ففي ولاية " شيكاغو Chicago " أغلق اثنان وعشرون مصرفاً في غضون أسبوع واحد[6]، وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 حوالي (1325) بنكا، ثم ارتفع عددها إلى

---

[1] محمود، رمزي. ***الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام***. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012. ص. 21.

[2] متعب محي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 41.

[3] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. ***موجز تاريخ الولايات المتحدة***. ترجمة: محمد، بدر الدين خليل. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990. ص. 478.

[4] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع نفسه. ص. 42.

[5] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 180.

[6] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع نفسه. ص. 43.

(2294) بنكا عام 1931[1]، و(1456) مصرفاً آخراً في غضون العام التالي، في حين عانى (2300) مصرفاً من صعوبات مالية؛ وامتد الوضع هذا ليشمل المصارف التجارية التي تقلص عددها إلى(2294) في عام 1931 مقارنة بالعام 1929 التي كان عددها (15000)، كما هبط معدل قروضها إلى (30%) في أواسط العام 1930 بعدما كان (60%)[2].

على النقيض من تأكيدات الجهات الرسمية التَطْمِينية، كان النظام المصرفي الأمريكي يعاني من نقاط ضعف متأصّلة فيه، فقوانين كثير من الولايات منعت البنوك من إنشاء فروع مصرفية، حيث أن البنوك التي تتمتع بفروع كثيرة مرتبطة بعضها ببعض وتقرض المال في أماكن مختلفة لمختلف أصناف المقترضين، اعتمدت بمعدل أقل على ثروات مكان بعينه، وكان يمكنها تجاوز أي أزمة بسهولة، فالولايات التي سمحت بالفروع المصرفية كانت لديها بنوك أقوى وأقدر على المنافسة، فعملت على إزاحة البنوك الأضعف عن المنافسة أو الاستحواذ عليها وبذلك دخلت هذه الولايات فترة الكساد بنظام مالي أقوى وأكثر استقرارا.[3]

2) تأثر القطاع الصناعي

بعد عودة أوروبا بقوة إلى إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي تقلص الطلب الأوروبي منذ عام 1925 على المنتجات الأمريكية، مما أدى إلى تكدسها داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استجاب الرأسماليون لهذا التقلص، عن طريق اللجوء إلى سياسة " المنشطات الاصطناعية " ويقصد بذلك محاولة تنشيط الطلب الداخلي لتعويض انخفاض الطلب الخارجي عن طريق منح الائتمان، وتخفيض أسعار السلع[4]. وهكذا انطبع الاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة بطابع تضخم الائتمان مما شجع على المضاربة التي أدت بدورها

[1] عبوش هدايا، الويس. " اثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية " . ***مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.*** ع 5، 2007. ص. 112- 129.

[2] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع نفسه. ص. 43.

[3] راشواي، اريك. المرجع السابق. 39.

[4] شنجار العيساوي، عبد الكريم. رحيم العويدي، عبد المهدي. المرجع السابق. ص.191.

إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية في البورصة، وكان هذا الارتفاع مفتعلا لأنه لم يتناسب مع قوة الجهاز الاقتصادي الحقيقية، ولم يكن يتناسب مع مقدرة السوق على استيعاب الإنتاج المتزايد. وعندما بدأ الطلب في الانكماش قبيل عام 1929 تكدست السلع الصناعية ليتعذّر تصريفها وبدأت المصانع في الحد من مستوى إنتاجها وتسريح عمالها[1]. والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): نسبة التدهور في حجم الطلب والأسعار والإنتاج للصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الكساد (1929- 1932)

الصناعة	الانخفاض النسبي في الطلب الكلي	الانخفاض النسبي في الأسعار	الانخفاض النسبي في الإنتاج
1. صناعة المركبات	%77	%12	%74
2. الآلات الزراعية	%86	%14	%84
3. الحديد والصلب	%80	%16	%76
4. الاسمنت	%62	%16	%55
5. إطارات السيارات	%56	%25	%42
6. المنتجات الجلدية	%45	%33	%18
7. المنتجات البترولية	%47	%36	%17
8. المنسوجات	%56	%39	%28
9. المنتجات الغذائية	%45	%39	%10
10. السلع الزراعية	%55	%54	%1

المصدر: زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،1987. ص. 107.

[1] السيد سليم، محمد. ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين***. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002. ص. 387.

ومما زاد الوضع سوءً، هو عمليات الاندماج* التي شهدها العام 1929 إذ شهد (221) عملية اندماج شملت (1038) شركة صناعية، ومن ضمن تلك الشركات التي اندمجت على نظام هرمي شركة " انسول Insull " وشركة " فان سفيرنج VanSveringe " وكان من نتيجة ذلك أن أرباح الشركات التي توجد عند قاعدة ذلك الهرم لا تصل إلا إلى أيادي أصحاب الشركات الواقعة في القمة. كما استحوذت في العام 1930 مئتان من تلك الشركات التي أدمجت، على نصف الموارد الصناعية.[1]

كما يمكن تحديد أهم الظروف المحيطة بالقطاع الصناعي الأمريكي خلال فترة الأزمة عل النحو الأتي:

✓ اعتمدت السياسة الصناعية، على تقليد راسخ يتعلق بمركزية السلطة من أجل ضبط الأسعار، مستعيدة عصرا ذهبيا قد ولى، وذلك الوقت إبان الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الحكومة تتعاون مع أقطاب التجارة في مجلس الصناعات الحربية لتشجيع التعاون والرقابة على الإنتاج. [2]

✓ إقدام الحكومة على زيادة عبء الضرائب، ولاسيما ضرائب الدخل، التي رفع معدلها إلى (55%)، كما خفضت إعفاءات تلك الضريبة من (3500) إلى (2500) دولاراً، بالرغم من اعتقاد وزير المالية أن هذه الضريبة سوف تمنع رجال المال من الاستثمار في مشاريع صناعية. وبالإضافة إلى تلك الضريبة، ارتفعت ضرائب الأرباح إلي (27%)، والعقار من (20%) إلى (70%)، والهبات إلى (52%). كما أقر الكونغرس أعلى ضرائب زمن السلم

* الدمج هو: أخذ شركة مساهمة لشركة أخرى، والذي يحدث عادة حين تشتري احدي الشركات المساهمة أسهم شركة أخرى: 1) الدمج العمودي: حين تقوم الشركتان بمراحل مختلفة من مراحل إنتاج سلعة محددة " مثل شركة تتعامل بخامات الحديد، وشركات تتعامل بالصلب". 2) الدمج الأفقي: ويحدث حين يكون عمل الشركتان متشابها " مثل شركتان لصناعة السيارات ".3) الدمج التكتلي: والذي يحدث حين تعمل الشركتان في حقلين مختلفين كلية " مثل صناعة أربطة الأحذية وتكرير النفط ". ينظر: ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. المرجع السابق. ص. 782.

[1] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص.ص.50-51.

[2] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 91.

في التاريخ الأمريكي ألا وهي ضرائب الإنتاج، والتي أُقِرت عام 1930، بالرغم من ظهور معارضة لها في البداية، ولكن الكونغرس اعتبرها ضرورية من أجل توازن الميزانية.[1]

✓ مثل قانون الإنعاش الصناعي الوطني لسنة 1933 مجموعة مختلفة من التدابير من بينها أحكام خاصة بالأشغال العامة، سمحت " لفرانكلين روزفلت*" بإنشاء وكالات مساعدة العاطلين بأجور وظائف الأشغال العامة، إلا أن أحكام القانون الرئيسية سمحت بإرساء سياسة صناعية موجهة على نحو كبير من خلال مجالس، مثل المجلس الذي يناقش فيه ممثلون عن الإدارة والأعمال والحكومة والمستهلكين حول القواعد التنظيمية.[2]

3) تدهور القطاع الفلاحي

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف الأمريكي مزدهرا، وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة. والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع العائدات من الأرض الزراعية[3]، فقد كانت الخامات والمحاصيل تمثل (60%) من التجارة الدولية آنذاك[4].الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء بما لديهم من أمـــوال أو بعقد قروض لآجال متوسطة، فكان أن ارتفعت قيمة الفدان** بسرعة من (100) دولار إلى (400) دولار. وقد ركز المزارعون والفلاحون على إنتاج القمح أو الدخان أو القطن لما

---

[1] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 55.

* ولد في نيويورك عام1882، منحدرا من عائلة ميسورة الحال، وتخرج من جامعة هارفرد، استأنف دراسة القانون في جامعة كولومبيا إلا انه تركها دون أن ينال درجتها الجامعية، أصبح وكيل وزارة البحرية للأعوام 1913-1920،وكان مرشح الديمقراطيين لنيابة الرئاسة عام1920، وأصيب بالشلل عام1921 لكنه استعاد عافيته، أصبح حاكما لمدينة نيويورك 1928-1933، وبعدها أصبح رئيسا لولايات المتحدة الأمريكية 1933-1945 توفي بشكل مفاجئ في 12نيسان1945. ينظر: ناظم جاسم العلواني، إياد. ***موقفا بريطانيا وفرنسا من الأزمات الدولية 1935- 1939 (دراسة تاريخية)***. أطروحة دكتوراه، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر. جامعة الأنبار. العراق، 2011. ص. 48.

[2] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 93.

[3] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 183.

[4] مرسي، فؤاد. ***الرأسمالية تجدد نفسها***. الكويت: عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990. ص. 364.

** الفدّان هو وحدة مساحة. يستخدم في مصر والسودان وسوريا.الفدان الواحد= 4200 متر مربع (م^2)= 0,42 هكتار.

كانت عليه أسعارهم من ارتفاع مستمر خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. حتى غدا دخل المزارع متوقعا على واحد من هذه المحاصيل. والملاحظ أن المزارعين عَنَوْا أكثر بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ باحتياطي لسنوات الأزمة التي لم يكنوا يتوقعونها.[1]

واجهت الزراعة الأمريكية إبان فترة الأزمة الاقتصادية جملة معوقات، منها فائض الإنتاج الزراعي، وضعف طلب الأسواق الخارجية، وانخفاض الاستهلاك المحلي الذي قاد بدوره إلى انخفاض الأسعار[2]، أضف إلى ذلك، حصول جفاف في صيف 1930 مس السهول الوسطى المنتجة للقمح، مما أدى إلى عجز الفلاحين عن دفع أرباح ديونهم للمصارف[3]. وعلاوة على ذلك، فُقِدَ نصيب الفلاحين من إجمالي الدخل القومي الذي قارب ما نسبته (10%) في العام 1929، وأقل من (6%) في العام 1932. وكان من الطبيعي أن تترك هذه الأوضاع إفرازاتها السلبية على معدل قيمة الإنتاج الزراعي، والذي كان في أوجه في منتصف العشرينيات حيث بلغ (12.985) مليون دولار، إلا أنه، ومع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية عاد لينخفض بدوره ليصل إلى (1.922) مليون دولار في العام 1932.[4]

أما بالنسبة لأسعار السلع الزراعية فقد انخفضت بشكل حاد، بحيث أصبح ثمنها أقل من تكاليف إنتاجها وخاصة الحبوب، وذلك لوفرة الإنتاج المحلي من جهة وزيادة تصدير القمح الروسي وبأسعار واطئة من جهة أخرى. فانخفضت الأسعار بمقدار(40-60%) عن مستواها قبل الأزمة.[5]

كما قاد الانخفاض في قيمة الإنتاج الزراعي إلى هبوط في الصادرات الزراعية الأمريكية، فقد هبطت القيمة الإجمالية لصادرات القطن من (920) إلى (345) مليون دولار عشية

---

[1] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 183.

[2] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 58.

[3] عبد الرحمان السبعاوي، عوني. ***التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر***. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.ص. 239.

[4] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع نفسه. ص. 58.

[5] عبوش هدايا، الويس. المرجع السابق. ص. 112-129.

الأزمة الاقتصادية، في حين هبطت قيمة صادرات التبغ من (154) إلى (64) مليون دولار.[1] والجدول التالي يوضح حجم التدهور في الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم(03): قيمة الإنتاج الزراعي للولايات المتحدة، خلال فترة (1928-1932)

السنوات	قيمة الإنتاج الزراعي (مليار دولار)
1928	5,841
1929	6,274
1930	4,528
1931	2,884
1932	1,922

المصدر: إيمان، متعب محي التميمي. ***الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929- 1933***. أطروحة دكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث. جامعة المستنصرية. العراق، 2003. ص ص. 58- 59.

ولأن القروض كانت في مقابل الأرض، أدى ذلك إلى أن تضع البنوك وبيوت الرهانات في أعقاب أزمة 1929 أيديها على أراضي المزارعين وتحول المُلاك إلى مجرد أجراء، ففي بعض الولايات كان حوالي ربع المُلاك قد فقدوا أملاكهم، وحتى أولئك الذين حافظوا على مزارعهم وقطعان ماشيتهم (أو ما تبقى منها) واجهوا مشكلات معقدة، فالمحصول ليس هناك من يشتريه، فتركت حقول شاسعة في ولاية مونتانا دون حصاد تذروها الرياح.[2]

ونتيجة لتلك الأوضاع، وبحكم التحولات التي جرت في تلك الحقبة، أصبحت الإضرابات الفلاحية أوسع، ولا سيما في مناطق أمريكا الوسطى الزراعية، فقد قام الفلاحون بإضرابات شملت تسع عشرة ولاية. أوضحت تلك الإضرابات كيف أن الفلاحين الذين كانوا يشكلون

[1] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 59.

[2] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 184.

العمود الفقري للبلاد، قد تحولوا بأثر الأزمة الاقتصادية بين عشية وضحاها إلى (ثوريين) في نظرتهم وعملهم، وبالرغم من أن حركتهم كانت وليدة ظروفهم ولا علاقة لها بالاشتراكية والشيوعية، فقد حولتهم الأزمة من مزارعين يملكون أراضي وحقوقاً إلى فلاحين ليس لهم من الحقوق سوى زراعة الأرض.[1]

4) تذبذب القطاع الاستثماري والتجاري

جاء بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر للاستثمارات الخارجية نتيجة نمو قدرتها الإنتاجية وضعف تأثرها بالحرب العالمية الأولى وتوجهت الاستثمارات الخارجية الأمريكية نحو إقراض حلفائها الأوروبيين الذين أثرت عليهم الحرب، ولذلك كان توجه الاستثمارات الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة نحو أوروبا أساسا، حيث بلغت هذه الاستثمارات في عام 1930. (17) ألف مليون دولار كان نصيب أوروبا منها (40%)، كندا(29%)، أمريكا اللاتينية (22%)، وحوالي (9%) إلى آسيا، فيما لم تنل إفريقيا إلا على (1%)[2]. إلا أن الأزمة وما رافقها من انخفاض في الأسعار في جميع أنحاء العالم كان من شأنه إضعاف الدول المستدينة وجعلها في وضع يستحيل عليها معه الوفاء بالتزاماتها وما يترتب عليها من فوائد متراكمة.[3] فانخفضت الاستثمارات الأمريكية الخارجية من (15,5) مليار دولار خلال الفترة (1925-1929) إلى (10) مليار دولار خلال فترة الأزمة.

أما الاستثمارات الداخلية، فلم تكن أحسن حالا من نظيرتها الخارجية. فبغض النظر عن تراجع الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي، نجد أن الاستثمارات في المباني السكنية ومعدات المنتجين المعمرة والمباني التجارية قد تراجعت هي الأخرى، من (3,6)، (5,9)، (5,1) بليون دولار عام 1929 إلى (0,6)، (1,6)، (1,2) بليون دولار عام 1932 على

---

[1] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 61.

[2] عبوش هدايا، الويس. المرجع السابق. ص. 112-129.

[3] مخول، موسى. ***موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوروبا***. ط2. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2008. ص. 146.

التوالي, وهذه الأرقام تدل دلالة واضحة على أن الانهيار كان هائلا في معدات البناء التكنولوجي والإسكان والمصانع.[1] والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): مجمل الدخل القومي والاستثمار المحلي الخاص خلال الفترة (1929- 1933)

(بالمليار دولار)

السنوات	الدخل القومي	إجمالي الاستثمار المحلي الخاص
1929	**87,814**	**55,8**
1930	**75,729**	**38,6**
1931	**59708**	**23,7**
1932	**42,546**	**8,4**
1933	**40,159**	**7,9**

المصدر: إيمان، متعب محي التميمي. ***الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929- 1933***. أطروحة دكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث. جامعة المستنصرية. العراق، 2003. ص. 50.

كما تأثرت التجارة الخارجية بأزمة الكساد وذلك لإقامة الحواجز الجمركية بين الدول الصناعية لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية، إذ فرضت كل دولة رسوما جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة لحماية إنتاجها، كما فرضت هذه الحماية على المستعمرات التابعة لها. فمنذ سنة 1930، راحت الولايات المتحدة الأمريكية تقوي من وسائل الحماية عندها، وذلك بفرض التعرفة الجديدة المعروفة بتعرفة " هولي سموط ". وحذت حذوها كل من فرنسا، كندا، ايطاليا...، وبعدها انجلترا سنة 1930. لكن هبوط

[1] عبوش هدايا، الويس. المرجع نفسه. ص. 112-129.

الأسعار المتواصل جعل الرسوم الجمركية تعجز عن تأمين الدفاع المطلوب، مما دفع بالحكومات إلى فرض الحظر على الاستيراد وتحديد الكمية المستوردة من هذا الصنف أو ذاك.[1]

ففي غضون سنوات الأزمة الاقتصادية، وفي ظل انخفاض معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي، هبطت الصادرات الأمريكية من (5.241) مليار دولار في عام 1929 إلى (1.611) مليار دولار عام 1933، كذلك هبطت الواردات من (4.399) مليار دولار إلى (1.323) مليار دولار في غضون المدة ذاتها، وعموماً انخفضت التجارة (الصادرات والواردات) بنسبة (31%).[2]

كل هذا أدى إلى انخفاض حجم التجارة العالمية من (68,651) مليار دولار عام 1929 إلى (26,11) مليار دولار عام 1933 وبنسبة انخفاض قدرها (38,7%).[3]

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية

1) البطالة ونزوح السكان

بعد أن انهارت حركة الشراء والبيع في الأسواق سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية، وكانت التطورات معقدة لدرجة استحالة التحكم فيها. أصبح من المنطق أن يتخلص أصحاب المحلات من العمال الملحقين بمحلاتهم، وأن توقف المصانع الكبيرة والصغيرة عمالها لمواجهة (وقف التصريف من جهة والحد من النفقات من جهة أخرى). فأخذت أرقام العاطلين تتصاعد، ففي مارس 1930 بلغ عدد المتعطلين (3250000) شخصا، ليصل عدد المتعطلين سنة 1934 من نفس الشهر (14500000) شخصا.[4]

[1] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 149.

[2] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 64.

[3] عبوش هدايا، الويس. المرجع السابق. ص. 112-129.

[4] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 186.

إلا أن هذه الأرقام ، على قدر الأثر الفظيع الذي خلفته، لا تطلعنا تماما على كل ما ينبغي أن نعرفه عن نطاق الكساد، فهذه البطالة كانت تخفي نوعا آخر وهو البطالة الجزئية، فالمحظوظون من الأمريكيين الذين احتفظوا بوظائفهم غالبا ما شهدوا تخفيض ساعات عملهم وأجورهم، فقد أراد أرباب العمل الاحتفاظ بالعمال المهرة، لذا بدلا من تسريح العمال، حثوا العاملين لديهم على مشاركتهم العبء الواقع على كاهلهم، وعليه بحلول صيف 1932، كان أكثر من نصف الأمريكيين يؤدون عملهم بدوام جزئي، محتفظين بنسبة مقدارها في المتوسط (59%) من وظيفة وأجر الدوام الكامل.[1] (أنظر الملحق رقم 01 والملحق رقم02)

وإذا أضفنا إلى ذلك الأعداد الكبيرة من المتعطلين والمتعطلات الذين لا يسجلون أسمائهم في السجلات الرسمية لوجدنا أن جيوشا من المتطلعين الجياع أصبحت تملأ المدن بشكل رهيب، وتحولوا إلى باعة جائلين لا يكاد يبيع الواحد منهم شيئا في نهاره، أو يتحولون إلى ماسحي أحذية، فيما انطلق الصبية يبيعون الصحف ويسعون إلى هذه البناية أو تلك لمجرد بيع صحيفة واحدة.[2]

لقد كان للبطالة أثر على تمركز السكان، حيث بدأت حركة ارتداد السكان من المدن إلى الريف، وخاصة في صفوف العاطلين عن العمل، وأصحاب المحترفات الصناعية التقليدية التي أخذت بالتراجع والتدهور[3]. ولأن الأمريكيين كان لديهم تقليد شعبي بالعودة إلى الريف عندما تنزلق المدن إلى حالة من الركود، وعادة ما كانت تتمتع الوظائف الزراعية بالحصانة من المشكلات التي كانت تضرب المدن. وفي زمن الكساد بحث كثير من الأمريكيين عن أمان توفره مزرعة اعاشية، حيث ارتفع عدد سكان المزارع عام 1932 إلى أعلى نقطة وصل إليها في الفترة مابين الحربين العالميتين[4]. إلا أن سلسلة نكبات التي تعرض القطاع الزراعي

[1] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 51.

[2] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق. ص. 183.

[3] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 152.

[4] راشواي، اريك. المرجع نفسه. ص. 57.

أدت إلى أن يعاني الريف من الكساد الكبير كما عانت منه المدن. وراح السكان العاملون في المرافق الزراعية ينزحون من الوسط نحو الغرب تفاديا للقحط الذي يتعرضون له.[1]

كذلك برزت حركة هجرة العمال إلى الخارج، ولاسيما إلى الإتحاد السوفيتي، بسبب وجود فرص اقتصادية أفضل للنازحين هناك، فقد تقدم آلاف العمال المهرة للعمل في المصانع، منها مصانع السيارات، وإنشاء مصانع جديدة، وإنجاز شبكات طرق جديدة أيضا. بذلك عكست الأزمة ظاهرة الهجرة التي كانت سائدة منذ عقود طوال.[2]

2) أثر الأزمة على الطبقات الاجتماعية

أدى هبوط الأسعار إلى زيادة القوة الشرائية للعملة، كما أدى إلى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والأملاك العقارية، فقد عاد بالنتيجة بفائدة على أصحاب الدخل وعلى الموظفين، وعلى أصحاب الأملاك؛ فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بعوائدهم[3]، أتاح لهم الكساد أن يعيشوا حياة أفضل بتكلفة أقل، لأن البائعين خفضوا من أسعارهم يأسا منهم[4]. إلا أن المدخرين الصغار منهم والمتوسطون على السواء، ما لبثوا أن استهلكوا بسرعة مدخراتهم، حتى إذا ما كادت تتحسن الأسعار وترتفع، انقلب وضعهم رأسا على عقب وذابت ثروتهم.

أما أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فسقوط الأسهم في البورصة، ونقصان الاحتياطي لدى الشركات والتضييقات التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات أو توقفها المؤقت، فقد كبدهم ذلك خسائر باهظة[5]. فعلى سبيل المثال يذكر بن أحد بائعي الجرارات الناجحين قائلا ***"كنا نعيش في بيت كبيرا جدا، ونحصل على مال وفير. وفجأة ! لم يعد لدى والدي وظيفة."***[6].

---

[1] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 152.

[2] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص- ص. 74- 75.

[3] مخول، موسى. المرجع نفسه. ص.153.

[4] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 59.

[5] مخول، موسى. المرجع نفسه. ص. 153.

[6] راشواي، اريك. المرجع نفسه. ص. 59.

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، فمنذ سنة 1933 ومع عودة الأشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة، طلعت على الشركات الكبرى في معظم الحالات فرصة لتحسين أوضاعها.

ولأن الأزمة أثرت على الطبقات الصغرى والوسطى أكثر منه من الطبقة الغنية. فقد جاء تأثير الأزمة على الطبقة المتوسطة، متقلبا إلا أنها أنقصت كثيرا من وضع أصحابها على الإجمال، وعملت على إفقارهم. (فرجال الصناعة الصغار منهم والمتوسطون وأصحاب المهن والرازحون تحت الدين أو العاملون بعتاد قديم العهد)، هم الذين استهدفوا أكثر من غيرهم نتيجة التعقيدات الرسمية القاسية، ومزاحمة شركات الاستثمار الكبرى المتكتلة.[1]

فيما أخذ العمال وعلى نحو متزايد يشعرون بالمشاعر نفسها لبني جلدتهم من العاطلين عن العمل. فقد انتقل كثيرون من فئة إلى أخرى، ومع أن الأمريكيين من الطبقة الوسطى كانوا فيما مضى يعترون أي شخص دون عمل شخصا كسولا، ولربما كانوا يعتبرون أيضا أي شخص يدعي أن الحكومة عليها تقديم العون له شخصيا، ذا أفكار راديكالية، لتتحول نظرتهم في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الملايين الذين يعانون بينهم على أنهم أناس لا يختلفون عنهم كثيرا.[2]

3) الأوضاع المعيشية للأسر الأمريكية

امتد تأثير الأزمة الاقتصادية ليشمل الأوضاع المعيشية للعوائل الأمريكية، فقد قامت بعض منظمات الإغاثة بدراسة حالة عدد غير قليل من العوائل للاطلاع على وضعها المعيشي وكيفية تصرفها تحت ظروف مزرية، وقد وُجد أن إحدى العوائل كانت تعيش على الخبز الجاف لمدة أحد عشر يوما، وأخرى تصنع الطعام القديم وتعمل منه حساءً، في حين أخرى بدون طعام لمدة يومين، وإذا كان أحد أفراد العائلة جائعا يأكل أقل ما يستطيع[3]،

[1] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 154.

[2] راشواي، اريك. المرجع نفسه. ص. 50.

[3] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 73.

ووصلت صرامة الوضع وضنك العيش والفقر إلى درجة أن أعداد من النسوة كنّ يبحثن عن فضلات الطعام في أكوام النفايات في الأسواق الرئيسة للمدينة، لسد رمقهن.

لقد كان أغلب أرباب الأسر الأمريكية بحاجة إلى المساعدة. يقول أحد المسؤولين بمدينة نيويورك في عام 1932. ***" عندما يقعد رب الأسرة عن العمل، فإنه يستنفذ مدخراته إن كان لديه من الأساس... ويقترض من أصدقائه ومن أقربائه حتى لا يطيقوا تحمل هذا العبء أكثر من ذلك. ويأخذ السلع من بقال الحي، واللحم من الجزار بالآجال. ويؤجِّل صاحب العقار تحصيل الإيجار حتى يحين دفع الفائدة والضرائب ويتعين القيام بشيء ما. يستنفذ كل هذه المصادر في النهاية على مدار فترة من الزمن. ويصبح من الضروري لهؤلاء الناس، الذين لم تكن لديهم حاجة أبدا من قبل، أن يطلبوا المساعدة."***[1] (أنظر الملحق رقم 03).

إن طول أمد الأزمة وارتفاع نسبة البطالة، وازدياد مشكلات الحياة تعقيدا وغموضا، كانت من أبرز الأسباب التي بعثت في النفوس النزاعات القديمة التي تقول بإنخفاض وتقهقر معدل المواليد. أضف إلى ذلك أن الناس في البلدان الديمقراطية ردوا ظاهرة البطالة، إلى تزايد عدد السكان، بحيث بدا لهم أن الحد الأدنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذه المشاكل؛ وهكذا تضمن مؤتمر" الكنيسة الانكيليكانية *" المنعقد سنة 1930، توصية بتحديد النسل، هذا إن تمّ تكوين عائلة أصلا، فقد تراجعت معدلات الزواج في الولايات المتحدة، بنسبة (30%) خلال سنوات الأزمة الاقتصادية.[2] (أنظر الملحق رقم 04).

مع تداعي المنظمات المدنية والسلطات تحت وطأة الأزمة سرعان ما عجزت المدن عن مساعدة مواطنيها. ففي عام 1932، وصف مسؤول بمدينة " ديترويت " الموقف كما

---

[1] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص- ص. 51- 52.

*(الكنيسة الانجليزية Church Of England) وهي كنيسة مستقلة لها تقاليدها، وتقوم على طائفة البروتستانت، ويصوت رعايا الكنيسة عادة لحزب العمل بينما يصوت غير الملتزمين منهم لحزب الأحرار أو حزب العمل، بينما يصوت الكاثوليك في الغالب لحزب العمل، وتسمى الإنجليكانية. ينظر: عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. ***معجم مصطلحات عصر العولمة***. ص. 375.

[2] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 151.

يلي:***"... وانهارت خطة الأجور التي كانت تدعم (11) ألف أسرة الشهر المنقضي، لأن المدينة كانت غير قادرة على تدبير أموال للدفع لهؤلاء العاطلين، وهم رجال كانوا يأملون في أن يكسبوا قوتهم. وبالنسبة للعام التالي، لم تكن توجد أية إمكانية أمام مصادر ديترويت غير المدعومة لمنع انتشار الجوع والموت البطيء جوعا "***.[1]

4) الأزمة تعمق بؤس الفئات الضعيفة في المجتمع

عندما كان أرباب العمل يعلنون عن وظائف، كانوا يتمتعون بالحرية في انتقاء العمال، وربما أخضعوا ذلك لتفضيلاتهم وتحيزاتهم. وعلى نحو متزايد، كانوا يستعينون بخدمات البيض من أصحاب خبرة العمل أو يبقون عليهم، تاركين الصغار والكبار والنساء والأمريكيون من أصول افريقية. حتى أصبحوا يمثلون شريحة ضخمة جدا من العاطلين، ومع انضمام المرأة إلى القوى العاملة لأول مرة بأعداد ملحوظة، وفي ظل وفرة العمالة في زمن الكساد، كان أرباب العمل يستعينون بخدمات عدد أقل من النساء المتزوجات، وأخذوا باستمرار يستغنون عن خدمات العاملات لديهم.[2]

ولم تكن فئة الأطفال أفضل حالا من أمهاتهم وأخواتهم النساء. يقول جواهر لال نهرو، في كتابه لمحات من تاريخ العالم[3]: ***"..ولكن أكثر منظر يحز في النفس هو منظر الأولاد والبنات حتى والأطفال وهم يجوبون البلاد طولا وعرضا ..وقد بلغت حدا أن نشأ كثير من المصانع الصغيرة الوسخة المظلمة حيث يُشغّل الأولاد بين سني الثانية عشرة والسادسة عشرة مدة عشر ساعات أو اثنتي عشرة ساعة نظير اجر طفيف. وقد استغل بعض أصحاب المصانع هذه الفرصة - فرصة عدم وجود أعمال – واضطروا الأولاد والبنات إلى الاشتغال في مصانعهم أعمالا شاقة طويلة مضنية. وهكذا أرجعت هذه الأزمة مرة ثانية عادة تشغيل الأطفال وانتهكت حرمات القوانين بما فيها قانون العمل والعمال."***

[1] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص. 53.

[2] المرجع نفسه. ص. 55.

[3] لال نهرو، جواهر. ***لمحات من تاريخ العالم***.(بدو نذكر مكان النشر).(بدون ذكر الناشر). 1983.ص. 422.

إضافة إلى كل هذا، عانى الأطفال من سوء التغذية ما أثر على نموهم وتكاملهم. كما كان من العوامل التي زادت من نسبة الوفيات.[1]

إن كان ذلك هو وضع النساء والصغار، فقد تبعهما العمال من أصول إفريقية مباشرة في قسوة الظروف، ففي مدن الولايات المتحدة، فَقَدَ الأمريكيون الزنوج وظائفهم بمعدل أسرع من أقرانهم من البيض. فالأمريكيون السود الذين كانوا لفترة طويلة سكانا للريف، انتقلوا عموما إلى المدن منذ وقت ليس ببعيد، وأتيحت لهم فرص أقل لتطوير حياتهم المهنية كعمال مهرة مقارنة بالأمريكيين البيض. ولكن لم يشكل نقص المهارات النسبي إلا جزءا من معدلات البطالة العالية لدى الأمريكيين من أصول افريقية.[2]

وقد لاحظ العمال السود أنهم " آخر من يعين، وأول من يطرد من العمل "، وأن أرباب العمل يسرِّحون العمال السود عن عمد من أجل أن يستبدلوهم بعمال بيض.

خلاصة الفصل الثاني:

من أبرز المفارقات التي يجدر الوقوف عندها؛ أنه في الوقت الذي كان فيه الناس يموتون جوعا، كانت الأطنان من المواد الغذائية تحرق أو ترمى في البحر لتكون طعاما للأسماك، بهدف التخلص من فائض الإنتاج. وفي هذا الصدد يقول الاقتصادي الانجليزي "هنري ستراكوش " في يوليو 1931، بأنه يوجد في العالم بضائع ومواد تكفي لحفظ مستوى معيشة سكان العالم حسبما كان في السابق لمدة سنتين وثلاثة أشهر أخرى حتى ولو لم يعمل الإنسان أي عمل خلال هذه الفترة. فأين يكمن المشكل يا ترى؟

[1] مخول، موسى. المرجع السابق. ص. 151.

[2] راشواي، اريك. المرجع السابق. ص- ص. 55- 56.

الفـــــصل الثالث: ممـــيزات الســياسـة الداخلية والخـارجية للـــولايات المتحدة خـــــــلال الفـــــترة(1929- 1933)

أولا: موقف حكومتي (هربرت هوفر وفرنكلين روزفلت) من الأزمة الاقتصادية

ثانيا: المصلحة الاقتصادية تطغى على السياسات الخارجية للولايات المتحدة في ظل الأزمة

الفصل الثالث: مميزات السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة خلال الفترة (1929- 1933)

تمهيد

بما أن الرئيسان (هربرت هوفر وفرانكلين روزفلت)، قد تزامنت فترتا توليهما لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأزمة الاقتصادية. وإن كان هوفر هو من ربط اسمه بها، أما روزفلت فقد وصف بالمنقذ الذي وجد حلا للازمة، وبعيدا عن هذا الجدل التاريخي حول شخصيتي الرئيسين، سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد أهم معالم السياسات التي اتخذها الرجلان، في سبيل إيجاد حل للازمة، أو على الأقل التقليل من وطأتها، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الخارجي

أولا: موقف حكومتي (هربرت هوفر وفرنكلين روزفلت) من الأزمة الاقتصادية

1) هربرت هوفر وسياسة (الترقب)

كان الرئيس المنتخب في 1928 "هربرت هوفر[*] Herbert Hoover" قد جاء إلى البيت الأبيض زعيما للجمهوريين، وكانت كل الظروف توحي أن البلاد مقبلة على عهد عظيم من الرخاء المادي. ولقد عبّر هوفر عن ذلك بقوله أنه وإن أعطي الفرصة ليحكم، سيمهد لليوم الذي لن يجد فيه الفقر مكانا لنفسه في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت شعارات حملته الانتخابية تشير إلى الرفاهية وليس فقط القضاء على الفقر[1].(أنظر الملحق رقم 05).

[*] ولد بولاية أوهايو عام 1874 ودرس هندسة التعدين اختير رئيسا للجنة الإغاثة الأمريكية ولجنة إعانة بلجيكا أثناء الحرب العالمية الأولى ،وفي عام 1921تولى إدارة أعمال لجنة الإعانة الأمريكية في أوربا، وفي عام1928عين وزيرا للتجارة، وفي نفس العام فاز بانتخابات الرئاسة الأمريكية ضد مرشحه الديمقراطي الفريد سمث، ويعد الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، وفشلت سياسته في معالجة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح تأثيرها على العالم في عام 1929، لذلك فشل في تجديد ترشيحه للرئاسة عام 1932ضد فرانكلين روزفلت، توفي عام 1964. ينظر: ناظم جاسم العلواني، إياد. المرجع السابق. ص. 43.

[1] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق.ص. 177.

ولكن لا يكاد يمر عام واحد على انتخاب الرئيس هوفر حتى وقع الكساد الكبير في 1929. ولأن هوفر كان كملايين غيره يؤمن بقوى الإنعاش التلقائية، فبعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر، كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي - أي كل الاقتصاديين تقريبا - هو التزام الصمت، وبالتالي كان أمرا يتطلب الترقب والانتظار. فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه، فذلك هو السبيل الوحيد لعلاجه، وأن السبب هو تراكم نوع من السموم في النظام، وأن المشاق الناتجة عنه، هي التي تخرج تلك السموم وتعيد للاقتصاد انتعاشه وتوازنه.[1]

كان هوفر مؤمنا بسياسة (الاقتصاد الحر)، حتى بالنسبة للمشروعات الكبرى وعبّر عن ذلك بقوله:"***... إني معترض بشدة على دخول الحكومة في أي عمل من الإعمال التي تهدف أساسا إلى مزاحمة المواطن عن قصد...إنها تهدم مبدأ تكافؤ الفرص لدى شعبنا، وهي لا تتلاءم مع المثل العليا التي أقيم عليه صرح مدنيتنا...إني أتردد في التفكير في مستقبل بلادنا، إذا تحول اهتمام موظفيها من العناية بنشر العدالة والفرص المتساوية إلى عملية المبادلات في الأسواق. ليس هذا مذهب الأحرار، انه التهور والانحطاط***".[2]

ومن جهة أخرى ظل هوفر مؤمنا بأن النجدة كانت مهمة المبادرات الخاصة والحكومات المحلية وحدها، وقد قال في هذا، علينا كأمة أن نصد الجوع والبرد عن أولئك الذين يعانون الضائقات الحقة من شعبنا. بيد أنه كان يرفض - في إصرار - المشروعات الموضوعة للإغاثة القومية المباشرة للمتعطلين والمتضورين جوعا.[3]

لم تعجب سياسة هوفر الكثيرين، ففي ربيع 1931 زَعَم السيناتور " روبرت واجنر*" أن الرئيس هربرت هوفر في مواجهته للأزمة لم يفعل شيئا، سوى التشبث بسياسة الجمهوريين

[1] جالبرت، جون كينث. المرجع السابق. ص. 211.

[2] سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. المرجع السابق.ص. 177.

[3] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. المرجع السابق. ص. 180.

* ديمقراطي من نيويورك.

التي عفا عليها الدهر - عدم اتخاذ أي إجراء، وفي حال زيادة الضغوط لدرجة لا يمكن مقاومتها يتعين اتخاذ أقل ما يمكن من إجراءات-.[1]

في الواقع ما قام به هوفر لم يكن (عدم اتخاذ أي إجراء)، إلا أنه في الوقت ذاته لم يتخذ إجراءات كافية أيضا، بل انتهج سياسة عامة لإدارة الأزمات، بدأها بسياسة التهوين من مدى الكساد[2]؛ ففي 25 أكتوبر 1929 – اليوم الذي أعقب الخميس الأسود – قال هوفر للمراسلين الصحفيين، إن الصناعة الأساسية للبلاد تسير على نحو سليم ومزدهر؛ وحسب ما أوردته صحيفة (ذا وول ستريت جورنال)، جاءت رسالة هوفر منسجمة مع رأي كبار المصرفيين وأقطاب الصناعيين، الذين أكدوا على أن التعطل... سببه تقني داخل السوق، ولا علاقة له بركائز الاقتصاد؛ وعقب ذلك بأسابيع قليلة، جدد هوفر إيمانه بسلامة المشروع الأمريكي، قائلا أن أي شك في المستقبل الاقتصادي أو القوة الأساسية للأعمال في الولايات المتحدة لهو حمق، فقدرتنا الوطنية على العمل الجاد والتعاون الذكي ضمانه كافية للمستقبل.[3]

عندما لم تنجح سياسة التهوين من مدى الكساد، تبنى هوفر نظرية أن الرخاء قريب لا ريب. كذلك عمد إلى طمأنة الشعب الأمريكي، بقوله: "... ***أشارت كل التوقعات بأن، في غضون الشهرين المقبلين من بدأ الأزمة الاقتصادية، سوف تمحى الإفرازات السلبية للتدهور الاقتصادي من خلال العمل، وأن البطالة متمركزة في اثنتي عشرة ولاية فقط، وسوف لن تزداد بعد ذلك***." [4]

---

[1] راشواي، اريك. المرجع السابق. 33.

[2] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. المرجع السابق. ص. 180.

[3] راشواي، اريك. المرجع نفسه. 35.

[4] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 76.

أما من الناحية الايجابية، قامت حكومة هوفر بسلسلة من الإجراءات النوعية الجزئية، نذكر أبرزها: برنامج لإنشاء الطرق، والبنايات العامة، والخطوط الجوية، واعتماد (300) مليون دولار للقروض الزراعية، وقانون " جلاس- سيجال" لتوسيع التسهيلات الائتمانية في نظام الاحتياطي الفدرالي، وفوق كل هذا إنشاء شركة لتمويل التعمير، مع (مليارين) لإقراض المصارف والسكك الحديدية وشركات التامين والمؤسسات الصناعية.[1]

ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لسوء الحظ، فخلال ما تبقى من فترة رئاسة هربرت هوفر، حتى مارس 1933، كانت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تتبع الرؤية الكلاسيكية. وكان الانتعاش متوقعا ويتم التنبؤ لحدوثه، وذلك بدرجة من القلق جعلت سوق الأوراق المالية تتجه إلى الهبوط في أعقاب التنبؤات الرسمية، بل إن رئيس اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري وصل إلى حد اتهام الديمقراطيين بأنهم يحيكون مؤامرة في وول ستريت. وأيا كان الدافع السياسي لهذه التنبؤات، فإننا نقول، مرة أخرى، أنها كانت تقوم على النظرية الكلاسيكية، واعتبار توازن العمالة الكاملة سمة ملازمة للنظام، والنتيجة هي أن الانتعاش سيحدث حتما.[2]

2) فرنكلين رزفلت وسياسة (النظام الجديد)

ترتب على رد الفعل المتخبط الذي أبداه الرئيس هربرت هوفر إزاء الكساد الكبير(الذي نتج عنه طرح هوفر بأن: " الكساد الاقتصادي لا يمكن معالجته من خلال عمل تشريعي")، اقتناع الملايين من الناخبين العاطلين والمتحررين من الأوهام بالمرشح الديمقراطي"فرانكلين ديلانو رزفلت Franklin D. Roosevelt "[3]، الذي فاز بانتخابات الرئاسة لعام 1932 بأغلبية

[1] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. المرجع السابق. ص. 480.

[2] جالبرت، جون كينث. المرجع السابق. ص. 211.

[3] إلويتر، لاري. ***نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية***. ترجمة: جابر سعيد عوض. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996. ص. 81.

ساحقة. ونظرا لأن أغلبية الكونغرس كانت موالية للحزب الديمقراطي بعد انتخابات عام 1930، أصبح الطريق معبدا أمام روزفلت لإتباع سياسة إصلاحية جديدة[1]. (أنظر الملحق رقم 06).

لقد كان للكساد ثلاث سمات ظاهرة، الأولى كانت الانكماش الشديد في الأسعار، مع ما ترتب عليه من إفلاس في الصناعة والزراعة. والثانية كانت البطالة. أما الثالثة فكانت المشاق التي أنزلها الكساد بالفئات الضعيفة بصورة خاصة، كبار السن، الصغار، والمرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب، إلى جانب العاطلين عن العمل. وكان الخط العريض الأول لسياسة روزفلت يتناول مشكلة الأسعار، والثاني يتعلق بمساعدة المتعطلين عن طريق توفير فرص عمل لهم، والمسعى الثالث هو تخفيف المشاق التي تعاني منها هذه الفئات الضعيفة.[2]

طرح الرئيس الأمريكي الجديد في خطاب الافتتاح الرئاسي في 4 آذار 1933 مشروع "النظام الجديد New Deal *"، لمعالجة الأزمة الاقتصادية وكذلك وضع برنامج شامل للإصلاحات الاجتماعية[3]. ولتحقيق مشروعه على أرض الوقع، اعتمد الخطوات الآتية:[4]

✓ إعلان وجهة نظره للشعب ونوابه في الكونجرس بضرورة وجود عدالة في توزيع ثروة المجتمع، وضرورة وجود الرقابة من الحكومة على المؤسسات المالية والمؤسسات الصناعية الضخمة ويرى أن الفرد الذي يسير معتزا بماله معتدا بنفوذه سير الذئب، يجب على الحكومة أن تتعقبه وتروضه حتى يستأنس ويصبح أليفا.

---

[1] السيد سليم، محمد. المرجع السابق. ص. 393.

[2] جالبرت، جون كينث. المرجع السابق. ص. 212.

* المعنى الحرفي: إعادة توزيع أوراق اللعب. أما عن المعنى الاصطلاحي لـ (New Deal)، فقد اختلفت المصادر اللغة العربية في ترجمته. فنجد من ترجمها بـ(الصفقة الجديدة) أو بـ(النظام الجديد) أو بـ(النهج الجديد)

[3] عبد الرحمان السبعاوي، عوني. المرجع السابق. ص.241.

[4] خضر، أحمد. ***فرانكلين روزفلت إلى القمة على كرسي متحرك***. مصر: دار المعارف، 1990. ص. 40.

✓ سرعة اتخاذ القرارات، والضغط على أعضاء الكونغرس للبت في القرارات في أسرع وقت، ليكون التنفيذ في الوقت المناسب.

✓ تطبيق حزمة من القرارات، التي ساعدت على حل المشكلة الاقتصادية في وقت قصير من خلال نظرة شاملة لكل الأنشطة الاقتصادية وفي نفس الوقت لحل المشكلات الاجتماعية

كان النظام الجديد الذي أتاحته حكومة روزفلت للبلاد، مكونا من إجراءات للإنعاش والإغاثة، من ناحية؛ ومن إجراءات للإصلاح، من ناحية أخرى؛ والواقع أن كثيرا من الإجراءات يجمع بين الغرضين، فليس من الممكن تعيين حد فاصل بين إنهاء الإنعاش وبداية الإصلاح[1]. فيما يلي بعض الأمثلة للقرارات والحلول التي وضعها روزفلت لمواجهة الأزمة، في عامِهِ الأول كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية:

1. بهدف زيادة القوة الشرائية للمزارعين والعمال، اتخذ روزفلت تدبيرين أساسيين؛ أولهما قانون الإصلاح الزراعي الصادر في 16 مارس سنة 1933؛ وبمقتضى هذا القانون تقدم الدولة المساعدة المالية طويلة الأجل للمزارعين بفوائد ضئيلة، شرط تقليص إنتاج المحاصيل الأساسية (القطن والتبغ)[2]، والغرض من هذا التدبير هو رفع أسعار المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني. أما التدبير الثاني فهو قانون الإنعاش الصناعي القومي الصادر في 16 يونيو سنة 1933، وهو يعطي الحكومة حق تحديد قواعد المنافسة في المجال الصناعي، وتضمنت تلك القواعد تحديد حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتأكيد حق العمال النقابيين في حماية وظائفهم، كذلك تضمن القانون حق الحكومة في مراقبة الصناعة، وتدخل الدولة في العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.[3]

---

[1] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. المرجع السابق. ص. 487.

[2] كندر، هيرمن. هيلغيمن، قيرنر. ***أطلس- dtv تاريخ العالم من البداية حتى الزمن المعاصر مع 249 لوحة بيانية ملوّنة***. لبنان: المكتبة الشرقية ، 2003. ص. 465.

[3] السيد سليم، محمد. المرجع السابق. ص. 393.

2. في 31 مارس 1933، أنشأ الكونغرس سلك الخدمة المدنية، الذي كلف في البداية بتوفير عمل للرجال من سن (18) سنة، إلى (35) سنة. فإذا كان الشاب مواطنا أمريكيا ومعافى بدنيا لكنه عاطل وفرد في أسرة تتلقى مساعدة، فسيمكنه الانضمام إلى سلك الخدمة المدنية، ويوقع بالتنازل عن جزء كبير من أجوره إلى أسرته، ويتوجه إلى معسكر تنظمه وتديره وزارة الحرب في مكان ما من الريف الأمريكي[1]. (أنظر الملحق رقم 08).

3. مع أن روزفلت مشى مع الرأي العام، بِلَعْنِ البنوك والبيوت المالية، في الوقت الذي كانت أولى أولوياته هي إنقاذهم بقانون طوارئ البنوك بعد (45) يوما من تسلمه للسلطة[2]، وذلك عن طريق: إعلان عطلة للمصارف، والعمل على دراسة المؤسسات من حيث سلامة مركزها المالي، فأعطيت المصارف التي كان من الممكن إنقاذها قرضا عند الحاجة، وسمح لها بأن تعود إلى العمل، أما المصارف الأخرى فقد حلت. كما عمل الرئيس الأمريكي روزفلت، في سلسلة إجراءات سريعة على جمع كميات من الذهب والفضة، في البلاد ووضعها تحت تصرف الخزانة الأمريكية فلم يعد بالإمكان استبدال أوراق المصارف بالذهب، فبالرغم من أن القيمة الذهبية للدولار انخفضت*؛ إلا أن الحكومة كانت تملك مخزونا هائلا من المعادن وبذلك أصبح النقد أكثر مستقرا.[3]

---

[1] راشواي، اريك. المرجع السابق. 74.

[2] زلوم، عبد الحي. ***أزمة نظام الرأسمالية والعولمة في مأزق***. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009. ص ص. 112- 113.

* وهو تخفيض رسمي تقوم به الدولة لسعر نقدها الورقي بالنسبة إلى المعدن النقدي (الذهب أو الفضة)، وتقليل المحتوى المعدني للوحدة النقدية الوطنية، وتخفيض قيمة النقد إما أن يكون علنياً أو سرياً. ينظر: زلوم، عبد الحي. المرجع نفسه. ص. 112.

[3] عبد الرحمان السبعاوي، عوني. المرجع السابق. ص.241.

4. وفي مايو، أقر الكونجرس قانون الغوث الطارئ الفدرالي، وأنشئت بموجبه إدارة الغوث الطارئ الفدرالية، وخصص (500) مليون دولار - إضافية من أموال مؤسسة تمويل إعادة الأعمار للمنح- للولايات من أجل دعم الغوث.[1]

5. بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الإغاثة التي تم إقرارها في عام 1933 وتطورت خلال السنوات التي تلته. كإرساء توسيع نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وإرساء دعائم، برنامج واسع للإنفاق على الإنشاءات العامة ولإقراض مشروعات الإسكان والطرق والجسور والتحسينات المحلية...[2]

أتت هذه التدابير بنتائج طيبة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فقد هبطت معدلات البطالة، وارتفع النشاط الصناعي والزراعي. إلا أنه في أثناء إصدار هذه القرارات ومراحل تنفيذها، واجه روزفلت من الهجوم والنقد ما وصل لحد التجريح في الاجتماعات السياسية، وعلى صفحات الجرائد[3]، (أنظر الملحق رقم 07)، وحتى المؤرخين من خارج اليمين المحافظ الذين قاموا باتهامه بأنه أنقذ الرأسمالية من أجلها المحتوم، وفوت فرصة ذهبية لتأميم البنوك وسكك الحديد والمرافق العامة، التي لم تكن لتستمر لولا دعم الدولة المادي والمعنوي، وأنه ابن الرأسمالية وجاء من عائلة أصولها متجذرة في القطاع المالي منذ عشرات السنين لنجدة أبناء طبقته. بينما هاجمه بعض المحافظين[4]، وعلى رأسهم كبار رجال الصناعة الذين رفضوا تدخل الدولة في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل، ورفع خصوم روزفلت قضيتين أمام المحكمة الاتحادية العليا للطعن في دستورية القانونين اللذين وضعهما روزفلت لتنظيم الصناعة والزراعة، وقضت المحكمة بعدم دستورية القانونين.

[1] راشواي، اريك. المرجع نفسه. 75.

[2] نيفيير، آلان. ستيل كوماجر، هنري. المرجع السابق. ص. 487.

[3] خضر، أحمد. المرجع السابق. ص. 43.

[4] زلوم، عبد الحي. المرجع السابق. ص. 113.

لم يتأثر روزفلت بهذه الأحكام واستمر في تنفيذ سياسة الأشغال العامة الكبرى التي لم تكن مخالفة للدستور.[1]

وبالرغم من كل تلك الانتقادات إلا أنها بقيت في إطار أصحابها الضيق، ولم يتأثر بها الأمريكيون إطلاقاً، ذلك أن الرأي العام الأمريكي أخذ يدرك فاعلية تنظيمات "النظام الجديد" وإيجابياته، وأخذ فرانكلين روزفلت كذلك يدحض تلك الانتقادات، بأن برنامجه إنما وضع لزيادة الدخل القومي، وتحسين ظروف المعيشة للناس، ولتضييق الشق بين الذين يجلسون في القمة والذين يجلسون في القاع[2]، كل هذا زاد من شعبيته في الأوساط العمالية حتى أنه في انتخابات الرئاسة عام 1936 فاز مرة ثانية بأغلبية ساحقة، وظل ينتخب لفترات تالية حتى وفاته، وبذلك يكون روزفلت قد أُنتُخِبَ لأربع فترات رئاسية متتالية.

[1] السيد سليم، محمد. المرجع السابق. ص. 393.

[2] متعب محيي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 167.

ثانيا: المصلحة الاقتصادية تطغى على السياسات الخارجية للولايات المتحدة في ظل الأزمة

1) علاقات الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية

اتجهت الولايات المتحدة لفرض نفوذها على الدول الأمريكية – وتماشيا مع مبدأ منرو* - بأسلوب تمثل في الدعوة لإنشاء منظمة إقليمية تضم جميع الدول الأمريكية بزعامة الولايات المتحدة وتجسد ذلك في إنشاء " مكتب الجمهوريات الأمريكية " 1889، مقره واشنطن، وظل اسم المكتب على حاله الذي أنشئ به حتى تغير عام 1910 إلى ما يعرف " بالاتحاد الأمريكي Pan-American Union**"؛ وعقد الاتحاد عدة اجتماعات خارج واشنطن ومع ذلك لم يستطع، وحتى الحرب العالمية الأولى إيجاد أية سياسة ايجابية.[1]

ذلك نظرا لتخوف جمهوريات أمريكا اللاتينية من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عيها، في الوقت الذي ظهرت فيه نشاطات توسعية للولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى - احتلالها لجمهوريات سان دومنجو، هندوراس ونيكاراجوا-

وفي محاولة منها لكسب أسواق خارجية للتغلب على الأزمة الاقتصادية أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير أساليب التدخل في وشؤون دول أمريكا الوسطى، ففي الوقت

---

* ينسب مبدأ منرو الداعي إلى " أمريكا للأمريكيين" إلى الرئيس الأمريكي " جيمس منرو Jemes Monroe " الذي تولى الرئاسة فترتين متتاليتين من يناير عام 1817 الى نهاية عام 1823. وعرفت باسم فترة الشعور الطيب، وكان هدف الولايات المتحدة أثناءها الدفاع عن النفس وذلك بعزل أمريكا عن اروبا بحاجز المحيط الأطلنطي مع تحذير أمريكي لأوروبا ينم عن قوة شخصية الرئيس منرو. ينظر: غنيمي الشيخ، رأفت. ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر***. الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006. ص. 91.

** كان عدد أعضاء الاتحاد الأمريكي عشرين دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، جواتيمالا، سلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا، بنما، هاييتي، سان دومنيغو، كولومبيا، فنزويلا، البرازيل، باراغواي، أورغواي، الأرجنتين، شيلي، بوليفيا، بيرو، إكوادور، هذا ولم تضم كندا باعتبارها خاضعة للنفوذ البريطاني، وكانت كوبا قد انضمت للاتحاد لكنها فصلت عام 1960 بسبب ارتباطها بالكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي. ينظر: غنيمي الشيخ، رأفت. المرجع نفسه. ص. 100.

[1] غنيمي الشيخ، رأفت. المرجع نفسه. ص. 100.

الذي كانت سيطرة الولايات المتحدة على دول أمريكا الوسطى مطلقة من الناحية السياسية والعسكرية، اختلفت أساليب السيطرة إلى حد ما في عهد الرئيس الأمريكي الحادي والثلاثين (هربت هوفر Herbert Hoovr) ، حيث اتخذ التدخل هذه المرة طابع السيطرة الاقتصادية والمالية، أو ما يطلق عليه اصطلاحا بـ (دبلوماسية الدولار).[1]

وكنتيجة لهذا التحول، ونظرا لقوة "علاقات التبعيّة*" التي تربط دول أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد استوردت هذه الدول حالة الكساد في أسوا صورها، وبشكل مضاعف، نظرا لتخلفها الاقتصادي وتشويه هيكلها الإنتاجي المعتمد على إنتاج المواد الخام واستيراد كثير من السلع والمستلزمات من الخارج، فقد حدث هبوط مريع في صادراتها؛ فقد كانت الأوضاع كارثية في عدد من هذه الدول، مثل: شيلي، الصين، بوليفيا، كوبا، السلفادور، والأرجنتين...الخ، حيث تراوح معدل الهبوط في حصيلة صادراتها، ما بين (70-80%) خلال الفترة (1928- 1933) [2]. والجدول الآتي يوضح حجم تراجع الصادرات عند أهم الدول اللاتينية.

---

[1] عبد الواحد عبد النبي، احمد. " أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية 1929- 1933 ". ***مجلة الباحث***. العدد الخاص بالمؤتمر الأول، 2012. ص. 259- 289.

* إن انشغال أوروبا بالحرب العالمية الأولى أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية بكامل ثقلها الاقتصادي و العسكري في قارة أمريكا اللاتينية، فمع بداية العشرينيات أصبحت غالبية القروض التي عقدتها أورغواي، باراغواي، البرازيل، شيلي، والأرجنتين، ذات مصدر أمريكي، فضلا عن قيام الشركات الأمريكية بفتح فروع لها في دول القارة الأمريكية، والتدخل في شؤونها الداخلية عن طريق دعم الأنظمة الحاكمة أو الفئات التي كانت تدين بالولاء والتأييد للولايات المتحدة الأمريكية، وبمحاربتها للأنظمة، الحاكمة، أو الفئات المناوئة لها. ينظر: عبد الرحمن السبعاوي، عوني. المرجع السابق. ص. 233.

[2] زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1987. ص.118.

الجدول رقم (05): نسبة التدهور في حصيلة الصادرات لبعض البلدان الأمريكية المنتجة للمواد الخام خلال سنوات الكساد الكبير 1929/1928 – 1933/1932.

نسبة التدهور في الحصيلة	الدول
أكثر من 80%	الشيلي
من 70- 75%	بوليفيا، كوبا، بيرو، السلفادور.
من 65- 70%	الأرجنتين، كندا، الأنديز، المكسيك.
من 60- 65%	البرازيل، الدومنيكان، هاييتي، نيكاراجوا.
من 55- 60%	إكوادور، هندوراس.
من 50- 55%	كولومبيا، كوستاريكا، بنما، باراجواي.
من 30- 45%	فنزويلا

المصدر: زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1987. ص.118.

استمرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أعضاء الاتحاد الأمريكي على نفس الأسلوب (سياسة الدولار)، ولكن وصول الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية "فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt"، إلى الحكم عام 1933 قد بدأ يغير من السياسة الأمريكية تجاه أعضاء الاتحاد الأمريكي، فقد أعلن في خطة له في 04 مارس 1933 أن الولايات المتحدة ستلتزم منذ الآن، مع الدول الأمريكية الأخرى سياسة حسن الجوار، وأهم عناصر هذه السياسة:[1]

- علاقات ودية بين الدول كما يجب أن يكون الوضع بين الجيران.

[1] غنيمي الشيخ، رأفت. المرجع السابق. ص. 101.

- احترام الدول كل منها لحقوق الأخرى.

- احترام المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران.

وكانت هذه السياسة من أجل كسب ثقة الدول الأمريكية، وإزالة صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس يمارس سلطة القوة ويُهمل القانون. ولتبيان مصداقية الولايات المتحدة بشأن انتهاجها سياسة "حسن الجوار" مع دول أمريكا الجنوبية، عمدت على سبيل المثال إلى:

- تسوية النزاع مع المكسيك بخصوص مسالة النفط، بعد أن عقدت اتفاقية معها عام 1928 والتي من خلالها تدخلت الولايات المتحدة للدفاع عن مصالح شركاتها النفطية.

- كذلك اتبعت السياسة نفسها مع هاييتي لإنهاء السيطرة وتحسين العلاقات الاقتصادية معها وتم سحب القوات الأمريكية من هاييتي وإنهاء الاحتلال عام 1933، كما تم عقد اتفاقية جديدة معها تضمنت تسوية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، مع ضمان المصالح الأمريكية هناك.

- كما عقدت معاهدة جديدة مع كوبا ألغت بمقتضاها (تعديل بلات)، المبرمة بموجب معاهدة باريس*، ولم يعد للولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لكوبا، غير أن كوبا كانت لا تزال مرتبطة اقتصاديا مع الولايات المتحدة، نظرا لرؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في كوبا.[1]

إضافة إلى كل هذا، باشرت الولايات المتحدة الأمريكية حملة إعلامية ودعائية تبين من خلالها أنها تعمل من أجل صالح القارة الأمريكية على السواء دون استثناء. وأعلنت أنها

* هي المعاهدة التي أنهت الحرب الاسبانية الأمريكية 1897- 1898، وقعت في باريس في 10 تشرين الأول 1898 وبموجبها اشترطت أن تصبح كوبا مستقلة عن اسبانيا بعد موافقة الكونغرس الأمريكي بأن تكون كوبا تحت سيطرة الولايات المتحدة من خلال تعديل، " بلات " . وعلى أن تتخلى اسبانيا عن جميع المطالب بالسيادة والملكية لكوبا. وعند إخلاء القوات الاسبانية، يتم الاحتلال من قبل جيش الولايات المتحدة، وتتولى الأخيرة تصريف أية التزامات بموجب القانون الدولي. التي يمكن أن تنجم عن واقع الاحتلال. ينظر: عبد الواحد عبد النبي، أحمد. المرجع السابق.ص. 282.

[1] عبد الواحد عبد النبي، أحمد. المرجع نفسه .ص. 259- 289.

دولة أمريكية كغيرها من دولة القارة الأمريكية ليس لها أي امتيازات تفوقيه على غيرها، وهي تعمل بسياسة حسن الجوار مع الدول الأمريكية الأخرى.[1]

ومن جهة أخرى وبعد تسوية النزاعات في القارة الأمريكية، دخلت الولايات المتحدة في نزاع مع بريطانيا بسبب المنافسة على أسواق دول أمريكا الجنوبية التي أصبحت محورا أساسيا مابين الطرفين، ولطالما كان للولايات المتحدة منذ بداية عقد العشرينيات مصالح اقتصادية على نطاق واسع مع دول أمريكا الجنوبية، في مجال القروض والاستثمارات وكسبها أسواقا - مع الوضع المالي البريطاني آنذاك - ولكن مع الأزمة الاقتصادية تحركت بريطانيا ودخلت في نزاع مع الولايات المتحدة بغرض المنافسة على أسواق دول أمريكا الجنوبية للحصول فرص للاستثمار هناك، فقد تمكنت بريطانيا من تحول جزء من الاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا الجنوبية إلى أيادي الرأسماليين البريطانيين.[2]

2) فتور العلاقات الأمريكية الأوروبية في ظل الأزمة

كان ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية مشابها لما يحدث في كل دول العالم الرأسمالي، ففي دول أوروبا الصناعية كانت وطأة الأزمة الاقتصادية ثقيلة. حيث انخفض حجم الإنتاج الصناعي انخفاضا شديدا، وتدهورت معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وانخفضت الأسعار ومعدلات الربح بسرعة واضحة، وتراكمت السلع في الأسواق لا تجد تصريفا، وكان من الطبيعي، وهذه الحال، أن تتفشى البطالة ويرتفع معدلها إلى آفاق عليا.[3] كل هذا أدى إلى تدهور العلاقات الاقتصادية الدولية و(الجدول رقم 5 يوضح ذلك)

[1] حسن أبو عليه، عبد الفتاح. ***تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية***. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1987. ص. 175.

[2] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع نفسه.

[3] زكي، رمزي. المرجع السابق. ص. 108.

الجدول رقم(06): حجم تدهور التجارة الدولية بالنسبة إلى أهم الدول الرأسمالية خلال سنوات الكساد.

100=1929

الدولة	1930		1931		1932	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الولايات المتحدة	70	73	48	50	30,1	30,8
ألمانيا	77	90	50	73	34,7	42,6
انجلترا	86	78	72	53	57,6	50,1
فرنسا	90	58	72	61	51,2	39,3
ايطاليا	80	79	51	69	38,7	45,6

المصدر: زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،1987. ص.111.

ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة لا تزال تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وحاجتها الماسة إلى كل أموالها لتجاوز إفرازات الأزمة، أخذت تطالب الدول– التي تدين لها- بدفع التعويضات وديون الحرب*. في حين أرسلت ألمانيا مذكرة إلى الولايات المتحدة أعربت فيها عن وضعها المالي المتدهور في ظل تأثيرات الأزمة الاقتصادية وبعدم قدرتها على الاستمرار بدفع تعويضاتها إلى الولايات المتحدة.[1]

* التعويضات: هي الأموال التي تدفعها ألمانيا إلى دول الحلفاء بموجب معاهدة فرساي (كان البند 231 من معاهدة فرساي والذي حمل ألمانيا مسؤولية الحرب، أن تدفع تعويضات لدول الحلفاء لما لحق بها من دمار)، وتقرير لجنة التعويضات الذي حدد قيمة التعويضات بـ(132) مليار مارك في العام 1921. ديون الحرب: فهي الأموال التي استدانها الحلفاء من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أنفقت أكثرها في الولايات المتحدة لشراء الطعام والذخيرة والآلات، وغير ذلك مما كان يحتاج إليه الحلفاء لمتابعة الحرب. ينظر: عبد الواحد عبد النبي، أحمد. المرجع السابق.ص. 283.

[1] عبد الواحد عبد النبي، أحمد. المرجع نفسه. ص. 259- 289.

كما ناشد المستشار الألماني "هنرك برونغ Heinrich Bruening"*، رئيس الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة " هوفر" تأخير دفع الأقساط المستحقة على ألمانيا لمدة سنة في الأقل، فاقترح الرئيس الأمريكي بدوره على الدول الأوروبية تعليق العمل بمشروع (يونغ Young)** لمدة سنة تبدأ من تموز 1931؛ ولضمان تلبية مقترحه، فقد ضمنه أيضا تعليق دفع الديون الأمريكية المستحقة عليها(فرنسا وبريطانيا) لفترة مماثلة. وترد مبررات مقترح الرئيس "هوفر"، إلى الرغبة الأمريكية في الحفاظ على رؤوس أموالها المستثمرة في ألمانيا من جانب، والإبقاء على الأسواق الألمانية مفتوحة أمام تدفق المنتجات الأمريكية إليها من جانب آخر.[1]

قبلت الدول الأوروبية مقترح الرئيس الأمريكي، وبدأت المفاوضات لمعرفة ما يجب عمله بعد انتهاء مدة التأجيل وهكذا انعقد مؤتمر " لوزان" من (16 يونيو حتى 09 يوليو عام 1932) وفيه قبلت الدول الدائنة لألمانيا، إنهاء دفع التعويضات، مع طلب من ألمانيا أن تدفع دفعة أخيرة قدرها (03) مليار مارك، تدفع إلى صندوق لإنعاش أوروبا، لكن الدول الدائنة وصرحت بأنها لن تصدق على اتفاقية " لوزان" إلا بعد تسوية قضية ديون الحرب المستحقة عليها للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

* سياسي ألماني ولد عام1885، انتخب عضوا في الرايخشتاغ عام 1925، تزعم حزب الوسط الكاثوليكي وتولى رئاسة الوزراء الألمانية (المستشارية) عام 1930، وحاول القضاء على الحركة النازية بقيادة هتلر لكنها نشطت أثناء مدة حكمه 1931، وأقاله الرئيس هندنبرك في السنة التالية لسياسته الاقتصادية،اتهم بأساليبه الاستبدادية التي قضت على روح الجمهورية ومهدت لنجاح النازية في ألمانيا، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، وعين أستاذا بجامعة هارفرد وبعد عودته إلى البلاد شغل منصب الأستاذية بجامعة كولون عام 1952، توفي عام 1970. ينظر: ناظم جاسم العلواني، إياد. المرجع السابق. ص. 43.

** انبثق هذا المشروع عن مؤتمر لاهاي أواخر آب 1929، وأصبح نافذا في العام 1930، مفاده: التزام ألمانيا بدفع التعويضات المقدر مبلغها ب (132) مليار مارك ذهبي، على أقساط سنوية لمدة (58) عاما.

[1] نوري الربيعي، إسماعيل. ***تاريخ أوروبا السياسي المعاصر***. الأردن: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2002. ص. 110.

[2] السيد سليم، محمد. المرجع السابق. ص. 391.

بعيدا عن مسالة الديون، وبغية إقامة أسس قوية للمنافسة من أجل السيادة على البحار اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر " لندن" البحري في 21 كانون الثاني 1930، بدعوة من رئيس وزراء بريطانيا (رامزي ماكدونالد Ramsay Macdonald)* ، وقد ضم المؤتمر وفوداً من فرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا، ودُعيت الولايات المتحدة إلى الاشتراك في هذا المؤتمر بسبب تنامي قوة الأسطول البحري الأمريكي التي أخذت تنافس قوة الأسطول البحري البريطاني.[1]

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يحقق أي نتائج ملموسة بسبب الخلافات التي نشبت بين دول المؤتمر وانسحاب ألمانيا وفرنسا وايطاليا، سعت الدول الباقية " الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان" إلى عقد اتفاقية ثلاثية والتي تضمنت النقاط الآتية:[2]

- ✓ المساواة البحرية الكاملة بين الولايات المتحدة وبريطانيا.
- ✓ قبول اليابان لنسبة (60%) من التحديد بالنسبة إلى الأسطول الأمريكي والبريطاني فيما يخص المدرعات، والمساواة الكاملة فيما يخص الغواصات.
- ✓ تحديد عطلة بحرية حتى عام 1936، أي عدم بناء أية سفن كبرى أو حاملات طائرات حتى ذلك الحين.
- ✓ تقييد حرب الغواصات ببعض الشروط.
- ✓ تدمير المدرعات الكبيرة المتفق عليها سابقاً في غضون عام ونصف العام بدلاً من الانتظار حتى عام 1936، وبموجب ذلك دمرت الولايات المتحدة ثلاث مدرعات، وبريطانيا خمس، واليابان واحدة.

---

* سياسي بريطاني ولد في عام 1866 والتحق بحزب العمال المستقل عام 1894، ثم انتخب سكرتير أول للحزب عام 1904، وعضوا في مجلس العموم عام 1906، تولى منصب رئاسة الوزراء عام 1924، لحين استقالته في حزيران 1935، توفي عام1937. ينظر: ناظم جاسم العلواني، إياد. المرجع السابق. ص. 27.

[1] متعب محي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص. 130.

[2] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع السابق.ص. 259- 289.

✓ تحديد الحد الأعلى لحمولة المدمرات بـ(1850) طناً، ولحمولة الغواصات بـ(2000) طن.

كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر " جنيف" الخاص بنزع السلاح في الفترة من عام (1932- 1934) المنبثق عن عصبة الأمم. واختلف المشاركون في المؤتمر حول مسالة نزع السلاح العام أم نزع السلاح الثقيل فقط، فمنهم من طرح على بساط البحث مسالة تخفيض التسليح العام وطالبوا بإلغاء جميع البوارج الحربية والأسلحة البرية الثقيلة وقاذفات القنابل وغير ذلك من الأسلحة الثقيلة؛ وطرح آخرون على بساط البحث موضوع إنشاء قوة شرطة عالمية تابعة لعصبة الأمم تكون لديها أسلحة مكونة من البوارج والمعدات الثقيلة التي يجب على الدول أن تجعلها تحت تصرف القوة الدولية البوليسية.[1]

اقترح الرئيس الأمريكي هربرت هوفر توقيف جميع الدبابات وأسلحة الحرب الكيميائية وجميع المدافع الضخمة، وذلك حتى يمكن تخفيض الطابع العدائي في جميع القوات البرية وتمييزه عن الطابع الدفاعي، وكذلك إلغاء جميع الطائرات قاذفات القنابل، والمنع الشامل لجميع عمليات إسقاط القنابل من الجو، وتخفيض السفن الحربية والغواصات بمعدل الثلث، وحاملات الطائرات والمدمرات بمعدل الربع، وعدم السماح لأية دولة امتلاك غواصة تزيد حمولتها على (35000) طن، وأضاف، قائلاً: " ... ***سوف يؤدي كل ذلك إلى إجراء تخفيض كبير في القوة العدائية إذا ما قورنت بالقوة الدفاعية في جميع دول العالم*** ".[2]

إلا أن هذه الاقتراحات لقيت بمعارضة شديدة من قبل عدد من الدول الكبرى وقتذاك كبريطانيا وفرنسا وغيرهما، ولم ينجح المؤتمر في مهمته على الرغم من انعقاده عام 1932 و1933 و1934. وعادت الدول الكبرى إلى التسابق، للتسلح وإلى سياسة التوازن الدولي، حيث أخذت الدول تعمل على زيادة عدد جيوشها وأسلحتها العامة الثقيلة والخفيفة وزيادة قوة

[1] حسن أبو عليه، عبد الفتاح. المرجع السابق. ص ص.177- 178.

[2] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع السابق.ص. 259- 289.

أساطيلها. لكن هذا المشوار كان بداية لتأزم الموقف العالمي وسببا مهما من بين أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.[1]

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذين المؤتمرين كانت راغبة في المحافظة على أساطيلها الحربية، وبقدرتها على منافسة أساطيل الدول البحرية الأخرى، ولاسيما بريطانيا من جهة، ومن جهة أخرى توجهها نحو محاولة إقرار السلم ومنع الحروب العالمية التي قد تؤثر على مصالحها إزاءها، وهي لا تزال تعاني ويلات الأزمة الاقتصادية، لذا كانت الولايات المتحدة في هذه الفترة بحاجة إلى السلم العالمي واستقرار أوضاعها الاقتصادية.[2]

3) علاقات الولايات المتحدة باليابان والصين

بعد تزايد المنافسات الاقتصادية بين اليابان والصين في منشوريا* تعددت فرص الاحتكاكات بين الشعبين في منشوريا، وتصاعدت الدعوة بين التوسعيين اليابانيين لاستغلال هذه الاحتكاكات، من أجل شن هجوم شامل ضد الصين. وقويت هذه الدعوة في أعقاب ارتفاع نسبة البطالة في اليابان بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية، وهكذا أصبحت الحرب ضد الصين علاجا مرتقبا، لمشكلتي البطالة والكساد الاقتصادي القومي الياباني، وبخاصة لخلق مجالات لاستيعاب الفائض البشري الياباني المتراكم؛ وقد حدث ما كان منتظرا ففي 18 سبتمبر 1931 احتلت القوات اليابانية منشوريا التي كانت- نظريا– جزءا من الصين.[3]

من جهتها وفي محاولة منها لتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية إلى أقصى درجة ممكنة، خصوصاً فيما يخص صادراتها، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تمتين روابط الصداقة مع الصين. خاصة بعد ما أقدمت اليابان على احتلال إقليم (منشوريا الصيني). فقد

---

[1] حسن أبو عليه، عبد الفتاح. المرجع السابق. ص. 178.

[2] متعب محي التميمي، إيمان. المرجع السابق. ص ص. 135- 136.

* كانت منشوريا أرضا صينية، وكانت حكومة الصين الوطنية بزعامة " تشيانج كاي شيك " قد خرجت لتوها من حرب أهلية طاحنة في نفس الوقت الذي بدأت اليابان في شن حملة اقتصادية على منشوريا توطئة للاستيلاء عليها وابتلاعها.

[3] درويش، فوزي. ***الشرق الأقصى الصين واليابان***. مصر: مطابع غباشى بطنطا، 1988. ص. 151.

عارضت الولايات المتحدة المشروع التوسعي الياباني، وأرسل وزير الخارجية الأمريكي" هنري ستمسون Henry Stimson " مذكرة إلى اليابان أدان عدوانها؛[1] ووضح أن الولايات المتحدة لا تميل إلى الاعتراف بأية معاهدة أو اتفاقية قد تضر بسيادة الجمهورية الصينية أو وحدتها الإدارية أو وحدة أراضيها أو أتضر بسياسة "الباب المفتوح*"، كما جاء في اتفاقية باريس المعقودة في 27 أغسطس عام 1928 والتي وقعت عليها كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعلى هذا الأساس تابعت الولايات المتحدة الضغط على اليابان، مقدمة كل وسائل المعونة للصين في صراعها ضد اليابان، سواء كان هذا داخل أروقة عصبة الأمم بوساطة بعض الدول الأعضاء في العصبة، أو كان على نطاق واسع في كافة أرجاء العالم لمنع أية دولة من الاعتراف بـ (منشوكو**) الدولة التي أقامها اليابانيون في منشوريا، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تعزل اليابان دبلوماسياً.[3]

تجدر الإشارة إلى أن تدهور قوة عصبة الأمم كان في حد ذاته سببا في تزايد أطماع اليابان وعدم اكتراثها بالمجتمع الدولي وتجلى ذلك في انسحابها من العصبة في 26 مارس

---

[1] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع السابق.ص. 259- 289.

* في 06 سبتمبر 1899 أرسل "جون هاري John Hay" وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة إلى الدول التي استحوذت على مناطق نفوذ لها في الصين، يطالبها فيها بالاعتراف بمبدأ حرية التبادل التجاري مع الصين في تلك المناطق دون أي قيود، ودون تمييز في المعاملة بين رعايا الدول الأخرى، وقد أطلق على هذا المبدأ "سياسة الباب المفتوح Open Door Policy". ينظر: عبد العزيز عمر، عمر. ***التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث***. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000. ص. 367.

[2] غنيمي الشيخ، رأفت. المرجع السابق. ص. 238.

** زحفت القوات اليابانية للاستيلاء على منشوريا، وبعد أن تحقق لها ذلك عملت على تكوين حكومة محلية، وأعلنت استقلال منشوريا تحت اسم جديد هو منشوكو في عام 1932. ووضع اليابانيون على رأس هذه الدولة المصطنعة إمبراطور الصين السابق (بو- يي Pou-yu). ولم تكتف اليابان بذلك، واستولت على إقليم (جيهولJehol) الذي يقع قرب "بكين". ينظر: درويش، فوزي. المرجع السابق. ص. 153.

[3] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع نفسه. ص. 259- 289.

1933، وشرعت في القيام بدور سياسي كبير في منطقة شرق آسيا مشابهة لدور الولايات المتحدة – ومبدأ منرو - في العالم الجديد، وذلك بادعائها بأنه لا يحق لدولة غير آسيوية أن تتدخل في شؤون الشرق الأقصى؛ وفي سبيل ذلك عملت على تنمية أسطولها البحري ليكون نظير للأسطولين الأمريكي والانجليزي، فخلق ذلك التصرف من جانب اليابان تسابق رهيبا في القوة البحرية بين هذه الدول.[1]

بعد فشل "عصبة الأمم*" بحل المسألة، دعت اليابان عدداً من الدول إلى عقد مؤتمر عالمي لحل الخلاف بينها وبين الصين، ولكن الولايات المتحدة عارضت عقد ذلك المؤتمر لعدم دعوة اليابان لأهم محور في هذه المسألة وهو الصين إلى الاشتراك في هذا المؤتمر، والسبب الآخر يكمن في عدم اعتراف الولايات المتحدة بأي احتلال يتم بالقوة، وعلى هذا الأساس رفضت الولايات المتحدة عقد هذا المؤتمر.[2]

يتضح مما سبق، أنه وغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للمشروع التوسعي الياباني، إلا أنها لم تفعل شيئا لإيقاف هذا المشروع[3]. بل ذهبت إلى حد أن طلبت من اليابان أن تبقي على سياسة الباب المفتوح، في الصين أمام الجميع لكي تستفيد الدول الغربية من هذه السياسة على قدم المساواة. ولذا نجد الخطوات التي اتخذت لمناهضة اليابان ظلت لها صفة السلبية.[4]

---

[1] درويش، فوزي. المرجع السابق. ص. 153.

* منظمة دولية نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقامت كنتيجة من نتائجها لفرض السلم العالمي ومنع الحرب والتأكيد على التعاون الدولي، وكان إنشاؤها أول محاولة جدية لإقامة منظمة عالمية، تحقيقا للبند رقم (14) من مبادئ الرئيس الأمريكي " ولسن". ينظر: محمد نبهان، يحيى. ***معجم مصطلحات التاريخ***. عمان: دار يافا للنشر والتوزيع، 2008. ص. 194.

[2] عبد الواحد عبد النبي، احمد. المرجع السابق.ص. 259- 289.

[3] غنيمي الشيخ، رأفت. المرجع السابق. ص. 238.

[4] درويش، فوزي. المرجع نفسه. ص. 153.

خلاصة الفصل الثالث

يقول بعض المؤرخين أن هربرت هوفر ، هو شخصية أساء لها التاريخ الاقتصادي فقد كانت أفكاره تتفق تماما مع الأفكار الاقتصادية المقبولة في أيامه، فبالرغم من أن إجراءاته على الصعيد المحلي، للحد من تفاقم الأزمة، لم تكن كافية. إلا أنه حاول رفع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وإكسابها أسواقا جديدة للترويج لسلعها.

وبالمقابل أصبحت الولايات المتحدة أكثر عزلة في عهد روزفلت - على الأقل في عامه الأول من الحكم – فقد كان الرئيس الجديد مركزا على مشروعه الجديد للخروج بالبلاد من نفق الأزمة، فلم يمض عام على تطبيق بعض مشاريع "النظام الجديد " حتى بدأت مؤشرات الاقتصاد الأمريكي في الصعود.

مما سبق يمكن القول، أنه وبالرغم من أن روزفلت قد نجح في وضع حد للازمة الاقتصادية، إلا أن ما قام به هوفر تجربة يمكن الاستفادة منها.

خاتمة

خاتمة

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الاقتصاد العالمي، قد عرف خلال جميع مراحل تطوره الكثير من الأزمات المالية التي سايرت مختلف مراحل تطور النظامين النقدي والمالي الدوليين، لكن مع بداية القرن العشرين زاد عدد تلك الأزمات وتوسع نطقاها وزادت مخاطرها، وذلك في إطار تكامل الاقتصادي العالمي، الانفتاح الملحوظ للتجارة الدولية.

كما تم التوصل أيضا إلى أن أزمة عام 1929 والتي جاءت بعد سنوات من الرخاء الاقتصادي المستمر، تعتبر في رأي الكثير من المحللين الاقتصاديين، أكبر انهيار في سوق الأسهم في التاريخ، فخلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك التاريخ، أعقب الانهيار المالي في سوق وول ستريت، كساد اقتصادي انتشر ليشمل العالم كله، وظل الاقتصاد الأمريكي ضعيفا إلى أن وصل إلى الدرك الأسفل عام 1932، والأسوأ من ذلك رافق الكساد الاقتصادي تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ففي أمريكا تراجع الإنتاج حتى ثلث حجمه العادي وارتفعت البطالة لتشمل ربع العمالة وانتشر الفقر والعوز... كل هذا قابله تخبط سياسي وإداري، فكان أن عانى الشعب الأمريكي الأمرين في تاريخه.

ومما يمكن استنتاجه من خلال الدراسة، أن التباين الإيديولوجي والفكري بين الرأسماليين والاشتراكيين، حول مسببات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، لم يكن ذا أهمية خلال فترة الأزمة، بقدر أهمية إيجاد حلول لها؛ بالرغم من قوة الضربة التي تلقتها الرأسمالية بسبب تناقضاتها.

فهنا يجب أن نذكر أنه لم يكن في أمريكا أو في العالم نقص في الغذاء أو البضائع المصنوعة، بل على العكس كانت المشكلة هي الزيادة في الإنتاج، ومع ذلك فقد كانت المجاعة والفاقة منتشرين طيلة فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، بشكل لم يسبق له مثيل في عالمنا الصناعي الحديث، ولم تقف المسألة عند هذا الحد، بل في نفس الوقت الذي

تنتشر فيه الفاقة والمجاعة، يقوم بعض الناس بتدمير المواد الغذائية وحرقها، ليس هذا فحسب، بل أنهم لم يعودوا يجنون المحصول وأخذوا يتركونه يتعفن في الحقول.

كل هذا خلق الرغبة في كثير من الدول، إلى تنظيم حكومي ينقذهم وينقذ الاقتصاد، وذلك ما قوى الحركات المضادة للرأسمالية، فاستولت الشيوعية على روسيا وانطلقت الحركات الفاشية في ايطاليا، وزادت القاعدة السياسية لهتلر قوة في ألمانيا.

في الولايات المتحدة الأمريكية البلد الرأسمالي الأول، كان للرئيس "هربرت هوفر" ووزير خزانته "اندو ميلون"، توجه قائم على أنه ليس من مهمة الحكومة التدخل في الاقتصاد، لقد آمنا برأسمالية متحررة ومنطلقة، لذلك فقد فعلا القليل أو لم يفعلا شيئا للتخفيف من الانهيار، وترتب على هذا الموقف، اقتناع الملايين من الناخبين العاطلين والمتحررين من الأوهام بالمرشح الديمقراطي "فرانكلين روزفلت" في عام 1932.

وفي ظل رئاسة "روزفلت"، سُنت العديد من القوانين في إطار ما يعرف بمشروع " النظام الجديد New Deal "، التي كان لها دورها في الانتعاش الاقتصادي؛ وجاءت انتخابات عام 1932، لتمثل هي الأخرى موجة جديدة من عودة الانتظام في الانتماءات الحزبية، وأضحى معها الحزب الديمقراطي حزبا سياسيا مسيطرا، كما استمر الائتلاف الذي أقامه "روزفلت"، والمعروف باسم (ائتلاف العهد الجديد)- وهو تحالف يضم الحضر والعمال والكاثوليك واليهود والمحافظون الجنوبيون واللبراليون الشماليون- فترة كافية لانتخاب "روزفلت" لأربع فترات رئاسية متتالية.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وما أفرزته من تحولات أساسية في الخارطة الدولية. وجدت الأوساط السياسية الأمريكية، أن التطورات الجديدة لا تنسجم مع التمسك الظاهري بمبدأ "مونرو"، وأنه لابد من تحديد خط جديد للسياسة الخارجية؛ ونتيجة ذلك برز اتجاهان في السياسة الخارجية الأمريكية:

الأول: ينادي بضرورة الابتعاد عن الحرب ورفض فكرة (الحرب لإنهاء الحرب).

والثاني: يرى أن الولايات المتحدة، ومن أجل ممارسة دورها في قيادة العالم، لابد أن تنتهج خطا عسكريا مؤثرا على الأحداث الدولية.

وخلال سنوات الأزمة الاقتصادية، تبنى الرئيس "هربرت هوفر" الخيار الثاني، أي اتجاه استخدام القوة العسكرية، وإلى جانب هذا الخيار حاول توسيع النفوذ والهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة في الخارج، لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، مع التمسك بمبدأ "مونرو". حتى مجيء "فرانكلين روزفلت" إلى الرئاسة، والذي لم يكن في بدايته الرئاسية يميل إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، فأصبحت الولايات المتحدة أكثر عزلة في عهده - على الأقل في عامه الأول من الحكم – فقد كان الرئيس الجديد مركزا على مشروعه الجديد للخروج بالبلاد من نفق الأزمة، فلم يمض عام على تطبيق بعض مشاريع "النظام الجديد " حتى بدأت مؤشرات الاقتصاد الأمريكي في الصعود.

توصيات

يقول تبارك وتعالى في محكم تنزيله: **{ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ }** [البقرة:276]؛ وقوله تعالى: **{ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ }** [طه:123-124].

يتضح جليا من خلال الآيات القرآنية المذكورة أن الإسلام يقدم للبشرية، حلولا وقائية لمثل هذه الأزمات الاقتصادية، ومن هنا وجب إرساء نظام اقتصادي إسلامي جديد للمستقبل، والعمل على تطويره ليرتقي إلى مستوى تطلعات المجتمع الدولي، من خلال نشر وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف البلدان وخاصة العربية، وتهيئة البيئة الملائمة لعملها لسد الفراغ الحادث في أنظمة الاستثمار والتمويل التقليدي، وذلك بأسس ومرتكزات نظرية أصيلة، تعطي تفسيرات للظاهرة الاقتصادية وتكون فعالة لحل المشاكل الاقتصادية.

قائمة المصادر المراجع

القرآن الكريم

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة بالعربية**

I) الكتب

1) أبو فارة، يوسف. ***الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008***. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.

2) أحمد، خضر. فرانكلين روزفلت إلى القمة على كرسي متحرك. مصر: دار المعارف، 1990.

3) إلويتر، لاري. ***نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية***. ترجمة: جابر سعيد عوض. مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.

4) بن حمود، سكينة. ***دروس في الاقتصاد السياسي***. الجزائر: دار الملكية للطباعة والإعلام، 2006.

5) جالبرت، جون كينث. ***تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر***. ترجمة: أحمد، فؤاد بلبع. الكويت: عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

6) حسن أبو عليه، عبد الفتاح. ***تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية***. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1987.

7) حسن خلف، فليح. ***العولمة الاقتصادية***. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010.

8) حسين، فاضل. هاشم نعمة، كاظم. ***التاريخ الأوروبي الحديث 1815- 1939***. بغداد: مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، 1982.

9) درويش، فوزي. ***الشرق الأقصى الصين واليابان***. مصر: مطابع غباشى بطنطا، 1988.

10) راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

11) زكي، رمزي. ***التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث***. الكويت: عالم المعرفة سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،1987.

12) ساموبلسون، بول. نوردهاوس، ويليام. ***الاقتصاد***. ترجمة ط 15: هشام عبد الله. مراجعة: أسامة الدباغ. ط 2. عمان: الأهلة للنشر والتوزيع، 2006.

13) سكيد لسكي، روبرت. ***جون مينارد كينز مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: عبد الرحمان مجدي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

14) سلمان نوار، عبد العزيز. محمد جمال الدين، محمود. ***تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين***. القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

15) السيد سليم، محمد. ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين***. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

16) شنجار العيساوي، عبد الكريم. عبد المهدي، رحيم العويدي. ***السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية***. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.

17) عبد الرحمان السبعاوي، عوني. ***التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر***. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.

18) عبد العزيز عمر، عمر. ***التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث***. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.

19) عبد الله عبابنة، عمر يوسف. ***الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي***. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

20) غنيمي الشيخ، رأفت. ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر***. مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006.

21) غيلبين، روبرت. ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات المتحدة العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004

22) كاظم البكري، جواد. ***فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008***. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011.

23) لال نهرو، جواهر. ***لمحات من تاريخ العالم***. (بدون ذكر مكان النشر والناشر)، 1983.

24) محمود، رمزي. ***الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام***. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

25) مرسي، فؤاد. ***الرأسمالية تجدد نفسها***. الكويت: عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990.

26) ميرفي، روبرت. ***دروس مبسطة في الاقتصاد***. ترجمة: رحاب، صلاح الدين. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

27) نوري الربيعي، إسماعيل. ***تاريخ أوروبا السياسي المعاصر***. الأردن: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2002.

28) نيفيير، الان. ستيل كوماجر، هنري. ***موجز تاريخ الولايات المتحدة***. ترجمة: محمد، بدر الدين خليل. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990.

29) ويلان، تشارلز. ***الاقتصاد عاريا عرض طريف ومشوق للمفاهيم الاقتصادية***. ترجمة: زينب، حسن البشاري. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2008.

30) يسرى أحمد، عبد الرحمان. ***قضايا اقتصادية معاصرة***. الإسكندرية: الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، 2000.

II) الموسوعات والقواميس

1) بن مكرم بن علي، محمد (ابن منظور). ***لسان العرب*** . ضبط: خالد رشيد القاضي. ج1. الجزائر: دار الأبحاث، 2008.

2) كندر، هيرمن. هيلغيمن، قيرنر. ***أطلس- dtv تاريخ العالم من البداية حتى الزمن المعاصر مع 249 لوحة بيانية ملوّنة***. لبنان: المكتبة الشرقية ، 2003.

3) مخول، موسى. ***موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين أوروبا***. ط 2 . بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2008.

III) المجلات والدوريات

1) جبر، وحيدة. محمد جاسم، عبير. " الأزمة المالية العالمية الأسباب والتأثيرات". ***المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية***. ع 18، 2008.

2) خضيرات، عمر. نجادات، عبد السلام. " الأزمات المالية العالمية (الآثار والمسببات) ". ***المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية***. ع 27، 2010.

3) شريط، عابد. " معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي ". ***بحوث اقتصادية عربية***. العددان 48-49، 2009.

4) عبد الله المنهالي، محمد صالح. " الأزمة الاقتصادية وحلها من منظور الاقتصاد الإسلامي " . ***مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية***. ع 30، 2012.

5) عبد الواحد عبد النبي، أحمد. " أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية 1929- 1933 ". ***مجلة الباحث***. العدد الخاص بالمؤتمر الأول، 2012.

6) عبوش هدايا، الويس. " اثر أزمة الكساد العالمي (1929-1939) على تجارة العراق الخارجية " . ***مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.*** ع 5، 2007.

7) محمود العبيدي، عبد الجبار. " الحد الكينزي للازمة الاقتصادية الرأسمالية (النشوء الجيني للعسكرة والارتقاء البربري للامركزية) ". ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.*** ع 47، 2007.

8) مفتاح، صالح. " الأزمة المالية العالمية ". ***أبحاث اقتصادية وإدارية***. ع 08، ديسمبر 2010.

9) ناصر محمد، ساجر. حميدي رشيد الجبوري، محمد. " الأزمة المالية مظاهرها ونتائجها". ***مجلة العلوم الاسلامية***. ع 21، 1435 هـ.

10) هارمن، كريس. " الاقتصاد المجنون". ترجمة: مركز الدراسات الاشتراكية. ***كراسات اشتراكية***. ع 05، بدون سنة.

IV) المذكرات والأطروحات

1) بن عامر، مصطفى. ***أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر -***. مذكرة ماجستير، تخصص: التحليل الاقتصادي. جامعة الجزائر 3. الجزائر، 2010- 2011.

2) بن علي، عبد الغاني. ***أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية***. مذكرة ماستر. تخصص: تحليل اقتصادي. جامعة دالي براهيم. الجزائر، 2009- 2010.

3) بوكساني، رشيد. ***معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها***. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر، 2005- 2006.

4) خالد، نايلي. ***إدارة الاتصال لازمة فيفري 2012م بمؤسسة سونلغاز قسنطينة***. مذكرة ماجستير. تخصص: الاتصال وإدارة الأزمات. جامعة باجي مختار- عنابة - . الجزائر، 2012- 2013.

5) دبار، حمزة. ***انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي- دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)-***. مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر - بسكرة - . الجزائر، 2012- 2013.

6) العقون، نادية. ***العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقائع والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "***. أطروحة دكتوراه. تخصص اقتصاد التنمية. جامعة الحج لخضر – باتنة - . الجزائر، 2012- 2013.

7) متعب محي التميمي، إيمان. ***الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج 1929-1933***. أطروحة دكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث. جامعة المستنصرية. العراق، 2003.

V) موقع الانترنيت

المسوعة الحرة ويكيبيديا. [الكساد]. متوفر على الرابط: https://ar.wikipedia.org

(تم الاطلاع في:01- 02- 2016 / سا.14:20).

❖ **المراجع باللغات الأجنبية**

I) الكتب بالغة الانجليزية

1) Rothbard ,Murray. ***Americas great depression***. USA : Mises institute, 2000.

2) A Curriculum For High Students. ***The Great Deppession 1929-1933***. USA : Produced By The Federal Reserve Bank Of St-Louis. 2007.

II) القواميس بالغات الأجنبية

1) Legrain, Michel. ***Le Robert de poche***. Canada : Dicorobert , 1995.

2) ***Oxford learner's pocket dictionary***. Printed in china. Edited by : victoria bull, 2008.

III) موقع الانترنيت

https://www.americanprogress.org 07/05/2016. H 18:00

الملاحق

الملحق رقم(01): معدلات إجمالي الناتج المحلي والبطالة، في الولايات المتحدة خلال الفترة (1940-1929)

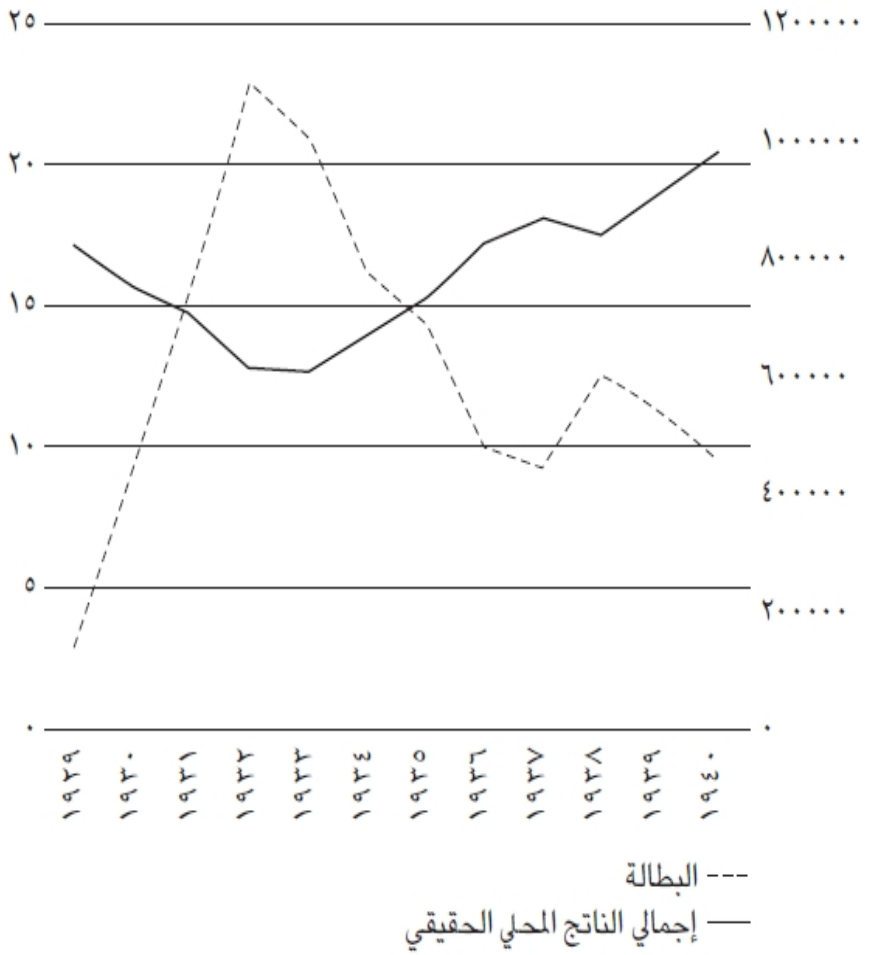

البطالة كمقياس للقوى العاملة الدنيا، مقاسة على المحور الرأسي الأيسر، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي♦ بالملايير حسب قيمة الدولار في عام 1929، مقيسا على المحور الرأسي الأيمن.

المصدر: راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 90.

♦ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي "GNP" = الإنفاق الاستهلاكي+ إجمالي الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي+ إنفاق المستثمر الأجنبي.

الملحق رقم(02): النسبة المئوية للبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1919-2006)

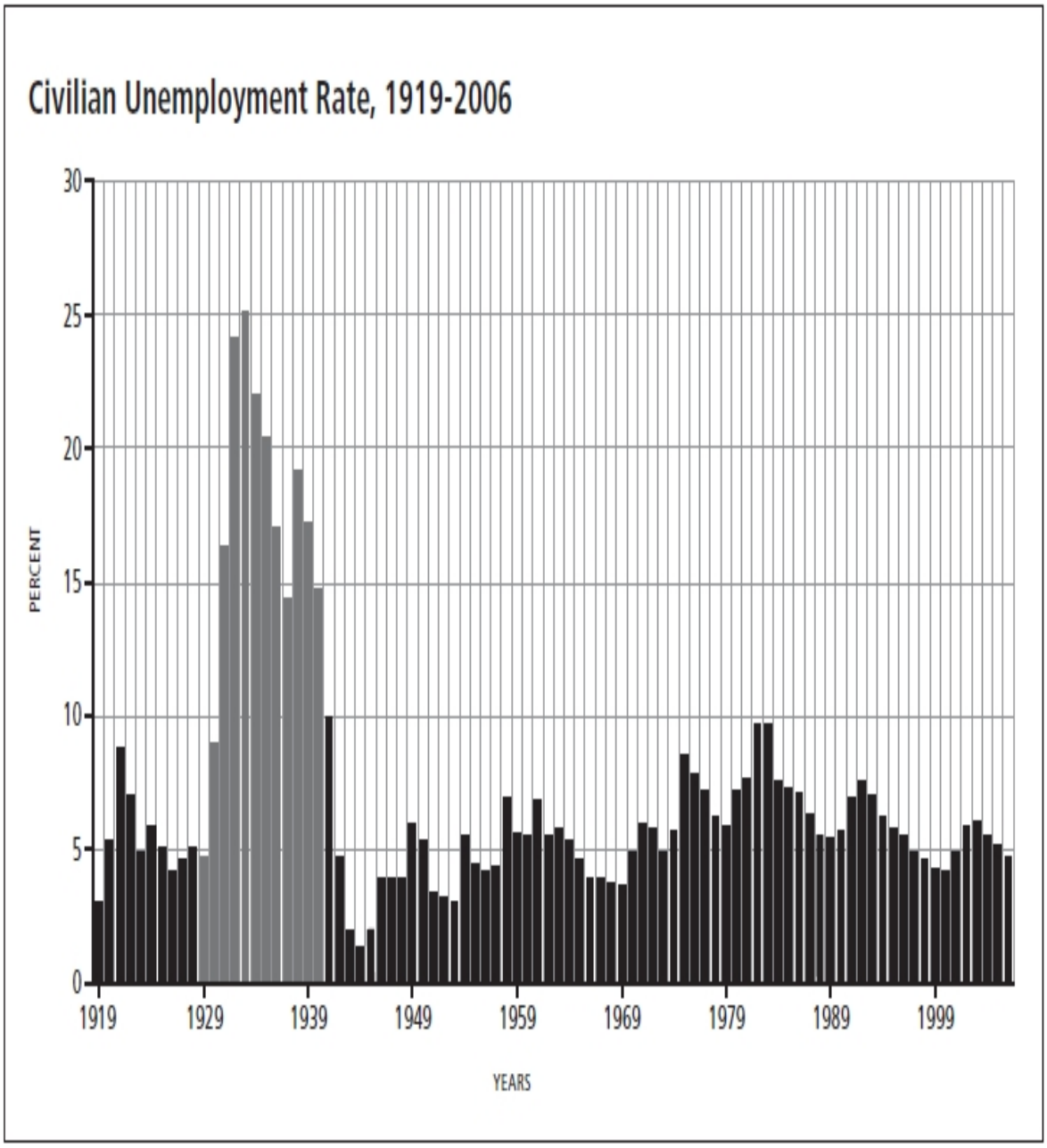

Source: A Curriculum For High Students. ***The Great Deppession 1929-1933***. USA : Produced By The Federal Reserve Bank Of St-Louis. 2007. P .16.

الملحق رقم(03): رجال يقفون في طابور الخبز بمدينة نيويورك عام 1932

المصدر: راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 52.

الملحق رقم(04): اكواخ الفقراء تحتل ضفتي نهر ويلامت في احدى " مدن هوفر♦" بالقرب من بورتلاند، بولاية اوريجون

المصدر: راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 56.

♦ أطلق هذا الاسم على أحياء الصفيح التي انتشرت في أيام الأزمة الاقتصادية.

الملحق رقم(05): صور للرئيس الأمريكي هربرت هوفر

المصدر: https://www.americanprogress.org (تم الاطلاع في:2016/05/07. سا 18:00).

الملحق رقم(06): صورة للرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت

المصدر: : https://www.americanprogress.org (تم الاطلاع في:2016/05/07. سا 18:00).

الملحق رقم(07): رسم كاريكاتوري جاء في صفحات صحيفة "ذ التايمز" في العدد الصادر يوم 21 أفريل 1933 منتقدا السياسة المالية التي انتهجها الرئيس الأمريكي روزفلت

Source: A Curriculum For High Students. ***The Great Deppession 1929-1933***. USA : Produced By The Federal Reserve Bank Of St-Louis. 2007. P . 22.

الملحق رقم(08): أعضاء في سلك الخدمة المدنية، بمزرعة لتربية الدواجن في جونز فيل، بولاية فرجينيا

المصدر: راشواي، اريك. ***الكساد الكبير والصفقة الجديدة مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: ضياء، وراد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص. 90.

الملحق رقم(09): صورة لجون مينارد كينز

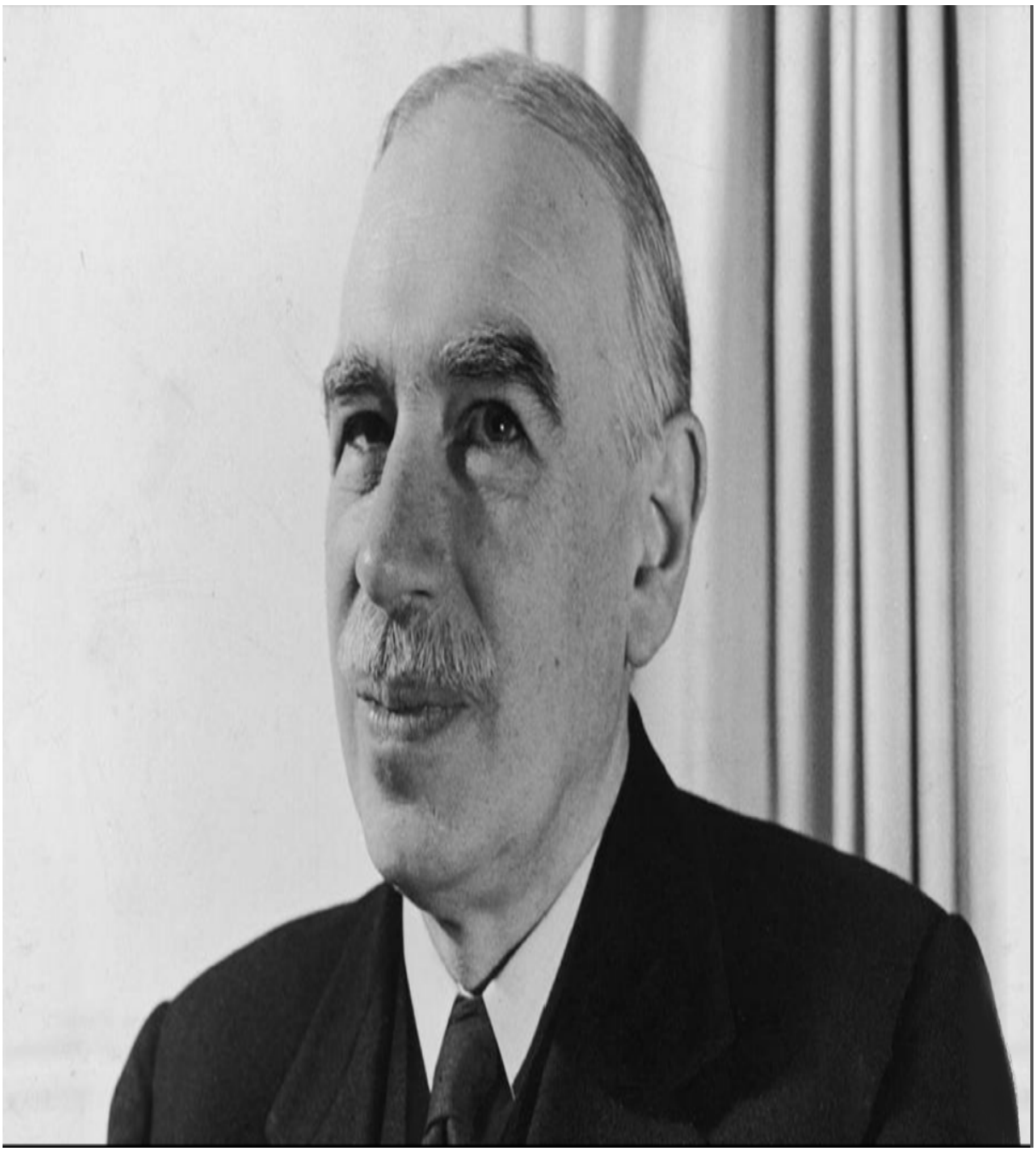

المصدر: سكيد لسكي، روبرت. ***جون مينارد كينز مقدمة قصيرة جدا***. ترجمة: عبد الرحمان مجدي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.ص. الواجهة.